إتمام الفرح

بالتعليقات البيضانية على

شرح منظومة ابن فرح

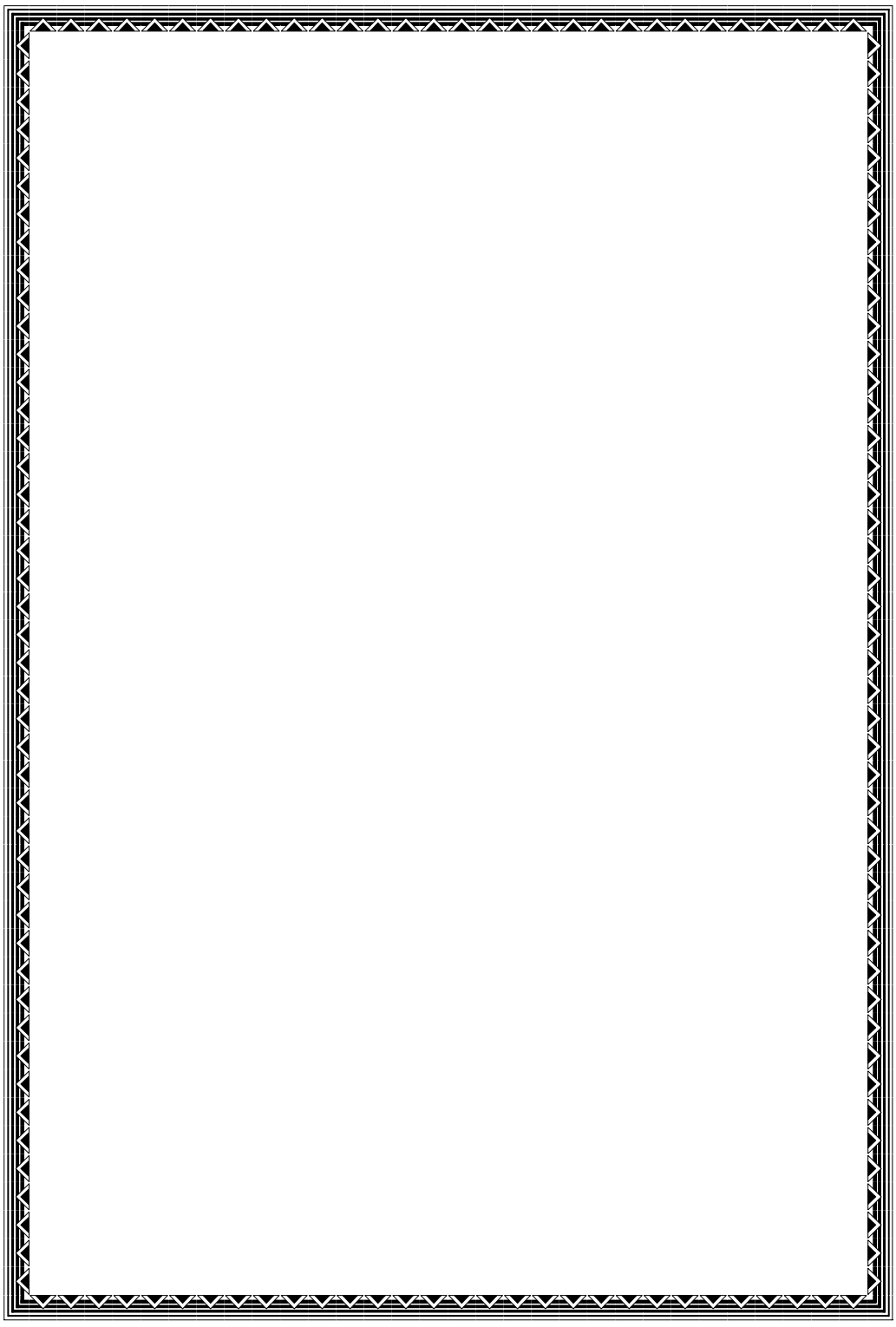

إتمام الفرح

بالتعليقات البيضانية على

شرح منظومة ابن فرح

للعلامة يحيى بن عبد الرحمن الأصفهاني

الشهير بالقرافي

"من علماء القرن العاشر"

بقلم

أبي همام محمد بن علي الصوري البيضاني

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله الذي خص هذه الأمة بالأسانيد، وأشهد أن لا إله إلا الله المبدئ المعيد، وأن سيدنا محمدًا عبده ورسوله شهادة ترفع مؤديها إلىٰ مراتب أولي التمجيد، صلىٰ الله تعالىٰ وسلم عليه وآله الموصولين بالشرف المزيد، وعلىٰ أصحابه الذين بذلوا نفوسهم في تبليغ الأحاديث وقمع انتحال المبطل العنيد، وعلىٰ التابعين لهم في حفظ الآثار والتأييد»(١).

أما بعد:

فإن «من أعظم ما يسعىٰ إليه الساعون ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون علوم الحديث الكاشفة النقاب عن جمال وجوه مجملات الكتاب، والمدار لتفصيل الأحكام وتبيين أقسام الحلال والحرام؛ إذ مستندها ما صح من الأخبار وثبت حسنه من الآثار، ولا طريق لتعرُّف ذلك إلا بما اصطلح عليه من أصول تلك المسالك، ولما كان الشيء يَشْرُفُ بشرف موضوعه أو بمسيس الحاجة إليه كان فنُّ المصطلح مما جمع الأمرين وفاز بالشرفين»(٢).

لذا؛ ألَّف علماؤنا فيه، منهم من توسع ومنهم من اختصر، نظمًا كان أم نثرًا، وكل ذلك منهم كان تيسيرًا للراغب وتذليلًا له المشاقَّ والمصاعب في هذا العلم الجليل.

---

(١) من مقدمة العلامة الترمسي لـ«شرح منظومة السيوطي».

(٢) من مقدمة العلامة جمال الدين القاسمي لـ«قواعد التحديث» له.

وممن سلك تلك السبيل العلامة الجليل والمحقق النبيل شهاب الدين بن فَرْحٍ الإشبيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فنظم منظومته الجميلة المعروفة بـ «**منظومة ابن فرح**»، عدد أبياتها عشرون بيتًا.

و«قد جرت عادة الشعراء بأنهم يذكرون في مطلع قصائدهم لوازم الحب من مقاساة الأحزان ومعاناة الأشواق وتحمُّل المكاره ويسمُّون ذلك تغزلًا، ويعدُّونه من لطفِ المطلع.. فلذا اقتفىٰ الناظمُ في قصيدته سنتهم»(١).

وقد أبدع الناظم في قصيدته؛ لذا قال السَّفَّاريني في مقدمة شرحه لها المسمَّىٰ «الملح الغرامية»: «نظم قصيدته فأبدع فيها علىٰ سبيل الطرق الفراسية، وأتىٰ بجملة من أقسام المصطلح في ضمنها علىٰ سبيل التورية فزادت بذلك ملاحتها، وظهرت فصاحتها، فشرحها جماعة من العلماء الأعلام مقتصرين علىٰ بيان المراد منها والسلام، وسكتوا عن حلِّ معانيها البديعة وكلماتها البليغة الرفيعة».

قلت: وممن شارك في شرحها العلامة يحيىٰ بن عبد الرحمن القرافي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو هذا الذي بين أيدينا وقد قمت بتحقيقه والتعليق عليه بتعليقات تسرُّ طالب العلم.

* * *

(١) مقدمة «شرح غرامي صحيح» لأحمد بن موسىٰ البيلي العدوي المسمَّىٰ «النكات الغريبة العجاب» مخطوط.

عملي في الكتاب

أما عملي في الكتاب فهو كما يلي:

١- نسخت المخطوط ورجعت إلىٰ المصادر التي نقل منها المؤلف مادة هذا الشرح وغالبها من «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي.

٢- علقت بعض التعليقات لأهميتها.

٣- ذكرت بعض الأمثلة لبعض الأنواع التي ذكرها المؤلف؛ لأنه في الغالب يذكر التعريف ولا يذكر مثالًا له، ومعلوم أن الأمثلة مهمة في هذا الفن، بل قد لا يذكر شرح بعض التعاريف كما في الحديث الصحيح فإنه ذكر تعريفه بأنه المتصل الإسناد بنقل عدل ضابط عن مثله إلىٰ منتهاه، ثم ذكر ما يخرج عن هذا الحد ولم يشرح هذا التعريف؛ لذا قمت بشرحه وكل هذا سيجده القارئ الكريم في موضعه.

٤- ترجمت للناظم.

٥- ترجمت للمؤلف.

٦- صنعت فهرسًا للكتاب.

٧- أضفت في آخر الرسالة بعض التنبيهات المهمة لطالب العلم، وقد سميت عملي في هذا:

«إتمام الفرح
بالتعليقات البيضانية على شرح منظومة ابن فرح»

❊ ❊ ❊

وصف المخطوط

أما بالنسبة للمخطوطة فهي مصورة عن مخطوطة بمكتبة الحرم المكي برقم (٧٦٤) في ست ورقات ونصف، في الورقة الواحدة لوحتان، في اللوحة الواحدة واحد وعشرون سطرًا، ومكتوبة بخط نسخي واضحٍ، كتبها محمد بن إبراهيم الحلواني الحصني.

❊ ❊ ❊

ترجمة الناظم

❋ اسمه:

هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فَرْح بن أحمد بن محمد اللخمي الأندلسي الإشبيلي الشافعي.

❋ مولده:

ولد سنة خمسٍ وعشرين وستمائة بإشبيلية.

❋ شيوخه:

أخذ الفقه عن شيخ الإسلام العز بن عبد السلام قليلًا.

والحديث علىٰ شيخ الشيوخ شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين إسماعيل بن عزوز، والنجيب بن الصقيل، وابن علاق وغيرهم من أهل مصر.

وسمع من الإمام الحافظ ابن عبد الدائم، وفراس العسقلاني، وابن أبي اليسر، وغيرهم من أهل دمشق.

❋ ثناء العلماء عليه:

قال ابن كثير: «وعني بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه وفقهه حتىٰ صار من أئمة هذا الفن، مع الديانة والورع وحسن السمت والعبادة والصدق والأمانة وملازمة الاشتغال، وكانت له حلقة يشتغل بها بجامع دمشق أول

النهار، وقد عُرِضَتْ عليه مشيخة دار الحديث النورية فامتنع وكان رجلًا مهيبًا...». اهـ

وبنحو كلام ابن كثير أثنىٰ عليه المقريزي في «المقفىٰ الكبير».

❊ وفاته:

توفي بتربة الصالح ليلة الأربعاء تاسع جمادىٰ الآخرة سنة تسع وتسعين وستمائة.

❊ مؤلفاته:

له مؤلفات منها:

١- «مختصر خلافيات البيهقي» مطبوع في خمسة مجلدات.

٢- منظومته المعروفة بـ: «منظومة ابن فرح»، وهذا شرحها.

❊ مصادر ترجمته:

«طبقات الشافعيين» لابن كثير (٢/ ٣٦٦-٣٦٧)، «العبر في خبر من غبر» للذهبي (٣/ ٣٩٥-٣٩٦)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢١)، «المقفىٰ الكبير» للمقريزي (١/ ٥٦١)، «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٤/ ٢٦٩-٢٧٠).

❊ ❊ ❊

ترجمة الشارح

❋ اسمه:

هو يحيىٰ بن عبد الرحمن القرافي الأصفهاني، ولم أقف له علىٰ ترجمة، وما ذكرته من اسمه ذكره في بداية شرحه استهله بقوله: «قال فقير ربه الكافي يحيىٰ القرافي بن عبد الرحمن الأصفهاني...».

ولكن الزركلي ذكر في «الأعلام» (٨/ ١٥٢): يحيىٰ بن عبد الرحمن بن عبد المنعم الصقلي الفارسي الأصبهاني، وذكر من مصنفاته «شرح غرامي صحيح»، وذكر أن وفاته سنة (٦٠٨هـ).

وهذا وهم منه فإن هذا الذي ذكره متقدم بخلاف الشارح الذي نحن بصدد ترجمته فإنه متأخر فقد كان الانتهاء من الشرح في سنة (٩٦٢هـ).

كما جاء ذلك في آخر الشرح، قال: «قال مؤلفه: قال ذلك وعلقه تذكرة لنفسه معترفًا بالعجز والتقصير يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرافي الزبيري الأسدي المشهور بالقرافي الشافعي «... ووافق الفراغ منه يوم الأربعاء المبارك ثاني عشر شهر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وتسعمائة ختمها الله بخير...»، فَذِكرُ «شرح غرامي صحيح»، في ترجمة يحيىٰ بن عبد الرحمن الصقلي يعتبر وهمًا من الزركلي.

وهذا خلاصة ما توصلت إليه بعد البحث الطويل فلم أجد زيادةً علىٰ ما ذكرته من اسم الشارح.

والله أسأل التوفيق والسداد، وأن ينفعني بهذا العمل يوم المعاد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، فالإخلاص لله في القول والعمل خير زاد.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد أفضل العباد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أهل الصدق والبر والإحسان أهل الجهاد.

❊ ❊ ❊

بسم الله الرحمن الرحيم
قال فقير ربه الكافي يحيى القرائي بن عبد الرحمن الأصفهاني مستعينا من الله
ذي المنّ الحمد لله الذي قبل بصحيح النية من هاجر إليه، وكفى بحسنها من
توكل عليه، ووصل الضعيف المنقطع بمراسيل بره، وسكن نفسه عن
الاضطراب والعلل في بحر بره، ورفعه واسكنه بحبه، وجعله ممن وجد
في سلسلة حزبه، واشهد ان لا اله الا الله الفرد في الأزل، وان محمدا عبده
ورسوله الأول، ارسله والاسلام غريبا فاصبح عزيزا مشهورا،
فصار الكون بعد الظلمة نورا، واتضحت به المعضلات، وزالت المنكرات
صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه وكرم، وبعد فهذا شرح
لطيف الحجم، حوى في علم الحديث من الفوايد الجم، عملته على منظومة
الحافظ شهاب الدين ابن فرح الاشبيلي تغمده الله برحمته، واسكنه بحبوحة
جنته، قال

عَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَائِيكَ مُعْضَلٌ * وَحُزْنِي وَدَمْعِي مُرْسَلٌ وَمُسَلْسَلُ

اقول اشتمل هذا البيت على اربع مسايل الاولى الحديث الصحيح وهو
المتصل الاسناد بنقل عدل ضابط عن مثله الى منتهاه من غير شذوذ
وعلة قادحة فخرج بالمتصل الاسناد ما لم يتصل وهو المنقطع والمرسل
والمعضل وبنقل عدل ما في سنده من لم تعرف عدالته اما بان يكون
عرف بالضعف او جهل عينا او حالا، وبضابط ما في سنده راو مغفل
كثير الخطاء وان عرف بالصدق والعدالة، ومن غير شذوذ وذو علة
قادحة الحديث الشاذ والمعلل لعلة قادحة فهذا هو الحديث الذي
يحكم له بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث كما قاله ابن الصلاح، ولا يشترط

العدد

صورة الورقة الأولى من المخطوط

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

قال فقير ربه الكافي يحيى القرافي بن عبد الرحمن الأصفهاني مستمدًّا من اللّه ذي المثاني:

الحمد لله الذي قبل بصحيح النية من هاجر إليه، وكفىٰ بحسنها من توكل عليه، ووصل الضعيف المنقطع بمراسيل بره، وسَكَّن نفسه عن الاضطراب والعلل في بحره وبره، ورفعه وأسنده بحبه، وجعله مدرجًا في سلسلة حزبه، وأشهد أن لا إله إلا الله الفرد في الأزل وأن محمدًا عبده ورسوله الأول، أرسله والإسلام غريب فأصبح عزيزًا مشهورًا، فصار الكون بعد الظلمة نورًا، واتضحت به المعضلات وزالت المنكرات صلىٰ الله عليه وسلم وعلىٰ آله وصحبه وكرم.

وبعد:

فهذا شرح لطيف الحجم، حوىٰ في علم الحديث من الفوائد الجم، عملتُه علىٰ منظومة الحافظ شهاب الدين بن فرح الإشبيلي -تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته- قال:

غَرَامِـي صَـحِيحٌ والرَّجَـا فِيـكَ مُعـضَلُ

وَحُزنِـــي وَدَمْعِـــي مُرسَـــلٌ ومُسَلـــسَلُ

أقول: اشتمل هذا البيت على أربع مسائل:

الأولىٰ: الحديث الصحيح وهو: المتصل الإسناد بنقل عدلٍ ضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ وعلة قادحة.

فخرج بـ: المتصل الإسناد[(١)]، ما لم يتصل وهو المنقطع[(٢)]، والمرسل[(٣)]، والمعضل[(٤)].

وبـ:نقل عدلٍ[(٥)]، ما في سنده من لم تعرف عدالته إما بأن يكون عُرِف

---

(١) كان ينبغي له أن يذكر تعريف الاتصال والإسناد ثم يذكر ما يخرج عن هذا الحدِّ. وللفائدة فإني سأذكر تعاريف ما فاته.

فاتصال الإسناد هو: أن يرويه كل من رجاله عن شيخه من أول السند إلىٰ آخره. انظر: «النزهة» (ص٨٣).

والإسناد: هو حكاية طريق المتن، وقيل: الطريق الموصلة إلىٰ المتن، وقيل: أن الأخير تعريف السند، والأمر سهل كما قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٢٣).

(٢) سيأتي قريبًا.

(٣) سيأتي قريبًا.

(٤) سيأتي قريبًا.

(٥) **والعدل هو**: من له ملكة تحمله علىٰ ملازمة المروءة.

والمراد بالتقوىٰ: اجتناب الأعمال السيئة من شركٍ أو فسقٍ أو بدعة. «النزهة» (ص٨٣)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٤).

بالضعف[١]، أو جُهِلَ عينًا[٢]، أو حالًا[٣].

وبـ:ضابط[٤]، ما في سنده راوٍ مغفل[٥] كثير الخطأ وإن عُرِف بالصدق والعدالة.

وبـ: من غير شذوذ وعلة قادحة، الحديث الشاذ[٦]، والمعلل[٧] لعلة قادحة، فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث

---

(١) مع جهل العدالة.

(٢) وهو: من لم يرو عنه سوىٰ واحد ولم يوثقه معتبر.

(٣) وهو من روىٰ عنه اثنان فأكثر ولم يوثقه معتبر.

وانظر: «فتح المغيث» (١/ ٢٤)، (٢/ ٢٠٢، ٢١٥).

(٤) **والضبط ضبطان**:

١- **ضبط صدر وهو**: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متىٰ شاء.

٢- **ضبط كتاب وهو**: صيانته لديه منذ سَمِعَ فيه وصحَّحه إلىٰ أن يؤدي عنه. «النزهة» (ص٨٣).

(٥) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٩٨-٤٠٢).

(٦) **وتعريفه هو**: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه.

وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. «النزهة» (ص٩٨)، «الدرر البيضانية علىٰ المنظومة البيقونية» (ص٦٢).

(٧) هو الحديث الذي اطُّلِعَ علىٰ علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلىٰ الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر. «علوم الحديث» (ص٩٠).

فعلىٰ هذا لا يُسمَّىٰ الحديث المنقطع مثلًا ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولًا، وإنما يسمَّىٰ معلولًا إذا آل أمره إلىٰ شيءٍ من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. «النكت علىٰ ابن الصلاح» (٢/ ١٨٦)، و«أحاديث معلة ظاهرها الصحة» (ص٧-٨)، لشيخنا الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كما قاله ابن الصلاح[(١)].

ولا يشترط العدد في الرواية كالشهادة خلافًا لبعض المعتزلة[(٢)].

الثانية[(٣)]: المعضل وهو قسمان:

الأول: ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا من أي موضع كان، سواء سقط الصحابي والتابعي أو التابع وتابعه أو اثنان قبلهما لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحدٍ أما إذا سقط من بين رجلين [رجل][(٤)]، ثم سقط

---

(١) «علوم الحديث» (ص١٣).

(٢) وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة، «النزهة» (ص٦٥)، «اليواقيت والدرر» (ص١/ ٢٨٢). ومثال الحديث الصحيح ما رواه البخاري برقم (٨٨٧)، حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لولا أن أشق علىٰ أمتي لأمرتهم بالسواك مع كلِّ صلاة**».

فهذا هو الحديث الصحيح لذاته ولم يتطرق المؤلف للحديث الصحيح لغيره؛ لأن الحديث الصحيح قسمان:

الأول: الصحيح لذاته وقد تقدم.

الثاني: **الصحيح لغيره**، وهو الذي لم يذكره المؤلف، ودونكه:

فتعريفه: هو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله أو أقوىٰ منه، ومثاله: ما رواه الترمذي برقم (٢٢) من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**لولا أن أشق علىٰ أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

فمحمد بن عمرو بن علقمة مشهور بالصدق والصيانة لكن لم يكن متقنًا حتىٰ ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلىٰ ذلك كونه روي من وجه آخر حكم عليه بأنه صحيح لغيره.

وانظر: «علوم الحديث» (ص٣٥)، والنزهة (ص٨٢-٩٢)، و«اليواقيت والدرر» (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٣) من المسائل الأربع.

(٤) ما بين المعقوفتين زدناها ليستقيم الكلام.

من موضع آخر من الإسناد واحدٌ آخر فهو منقطع في موضعين[(١)].

ثاني القسمين: أن يروي التابعي عن مثله حديثًا موقوفًا عليه[(٢)]، وهو متصل مسند إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ كرواية الأعمش[(٣)]، عن الشعبي[(٤)]، قال: «يقال للرجل في [يوم][(٥)] القيامة عملت كذا وكذا فيقول: ما عملته فيختم علىٰ فيه».

الحديث أعضله الأعمش[(٦)]، ووصله فضل بن عمرو[(٧)]، عن الشعبي، عن أنس قال: كنا عند النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فضحك فقال: «**هل تدرون مم أضحك؟**». قلنا: الله ورسوله أعلم، فقال: «**من مخاطبة العبد ربه يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم فيقول بلىٰ...**». وذكر الحديث فهذا انقطاع بواحد مضمومًا إلىٰ الوقف يشتمل علىٰ الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فهو باسم الإعضال أولىٰ[(٨)].

---

(١) انظر «النزهة» (ص١١٢).

(٢) ويسمىٰ مقطوعًا كما سيأتي في تعريف المقطوع.

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان. تقريب.

(٤) هو عامر بن شراحيل الشعبي، بفتح المعجمة أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل، مات بعد المائة. تقريب.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط واستدركتها من معرفة «علوم الحديث»، للحاكم.

(٦) كما في معرفة «علوم الحديث» (ص١٩٧).

(٧) عند مسلم برقم (٢٩٦٩).

(٨) انظر: «علوم الحديث» (ص٥٩-٦١).

قال ابن جماعة متعقبًا ابن الصلاح علىٰ المثال المتقدم للمعضل: وفيه نظر؛ لأن مثل ذلك لا يقال من قبيل الرأي فحكمه حكم المرسل، وذلك ظاهر لاشك فيه، ثم رأيت =

الثالثة: المرسل: وهو ما رفعه التابعي مطلقًا[١]، إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كسعيد ابن المسيب[٢] ويحيىٰ[٣] بن سعيد الأنصاري، وقيل: ما رفعه التابعي الكبير، إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، كعبيد الله[٤] بن عدي بن الخيار، والأول المشهور عند المحدثين.

=

عن شيخ الإسلام أن لِمَا ذكر ابن الصلاح شرطين:

أحدهما: أن يكون مما يجوز نسبته إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فإن لم يكن فمرسل.

الثاني: أن يروىٰ مسندًا من طريق ذلك الذي وقف عليه فإن لم يكن فموقوف لا معضل لاحتمال أنه قاله من عنده فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين، انظر: «المنهل الروي» (ص٤٧)، و«تدريب الراوي» (١/ ١١٣١).

ويحسن أن نُمثل للمعضل بما روىٰ الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩٥)، أخبرنا أبو بكر بن أبي نصر الدرابُردي بمرو قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسىٰ القاضي قال: حدثنا القعنبي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**».

قال الحاكم: «هذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ إلا أنه قد وُصِلَ عنه خارج الموطأ». اهـ، ثم ذكره بإسناده إلىٰ مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا به فعرفنا أن الساقط اثنان فناسب أن يسمىٰ معضلًا.

(١) صغيرًا كان هذا التابعي أم كبيرًا.

(٢) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار اتفقوا علىٰ أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه، مات بعد التسعين. تقريب.

(٣) هو يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري أبو سعيد القاضي ثقة ثبت. تقريب.

(٤) في المخطوط: «عبد الله»، وهو خطأ هو عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني، قُتل أبوه ببدر وكان هو في الفتح مميِّزًا فَعُدَّ في الصحابة لذلك وعدَّه العجلي وغيره في كبار التابعين، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك. «تقريب».

=

=

قلت: وكون بعضهم ذكره في جملة الصحابة هو الذي جعل بعضهم ينازع ابن الصلاح بأن عبيد الله ذكر من جملة الصحابة فكيف يجعله من التابعين، والمؤلف تابع ابن الصلاح في ذلك.

لكن قال العراقي في «التقييد» (١/ ٣٧٥): «هذا الاعتراض ليس بصحيح؛ لأنهم إنما ذكروه جريًا علىٰ قاعدتهم في ذكر من عاصره؛ لأن عبيد الله ولد في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم ينقل أنه رأىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

قال الحافظ في «النكت» (١/ ٢٨-٢٩) **معلقًا علىٰ كلام شيخه السابق**: «قلت: عدي ابن الخيار مات قبل فتح مكة بمدة، وابنه عبيد الله كان بمكة لمَّا دخلها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد وجد في منقولات كثيرة أن الصحابة من النساء والرجال كانوا يحضرون أولادهم إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتبركون بذلك وهذا منهم(*)، لكن هل يلزم من ثبوت الرؤية له الموجبة لبلوغه شريف الرتبة بدخوله في حدِّ الصحبة أن يكون ما يرويه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعد مرسلًا؟ هذا محل نظر وتأمل والحق الذي جزم به أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة أن مرسله كمرسل غيره، وأن قولهم مراسيل الصحابة -رضي الله تعالىٰ عنهم- مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذَّ إنما يعنون بذلك من أمكنه التحمُّلُ والسماع أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله أعلم. =

(*) **قال شيخنا العلامة ربيع المدخلي في تعليقه علىٰ «النكت»** (١/ ٢٨): «هذا دليل نظري أعم من الدعوىٰ، فلابد من نقل خاص يثبت رؤية عبيد الله بن عدي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ يجوز أنه لم يحضر إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسبب من الأسباب.

قلت: ومما يؤيد عدم صحبته ما ثبت في صحيح البخاري، برقم (٣٦٩٦): أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لعبيد الله: أدركت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قال: لا، ولكن خلص إليَّ من علمه ما يخلص إلىٰ العذراء في سترها» فنفي عبيد الله لذلك دليل علىٰ أنه لا يعتبر من الصحابة، والله أعلم...

=

الرابعة: المسلسل: وهو ما توارد رجال إسناده واحدًا فواحدًا علىٰ حالة واحدة قولًا[(١)]، أو فعلًا[(٢)]، أو صفة[(٣)]، لا فرق بين أن تكون الصفة للرواة كما تقدم أو للإسناد أو للرواية[(٤)]، سواء تعلقت بزمان أو مكان.

وأنواع التسلسل كثيرة خيرها ما كان فيه دلالة علىٰ اتصال السماع وعدم التدليس.

=

ومثال المرسل: ما رواه مسلم برقم (١٥٣٩) قال: حدثني محمد بن رافع قال: حدثنا حُجين بن المثنىٰ قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهىٰ عن بيع المزابنة والمحاقلة.

والمزابنة: أن يباع ثمر النخل بالتمر، والمحاقلة: أن يباع الزرع بالقمح واستكراء الأرض بالقمح». فهذا الحديث مرسل؛ لأن سعيد بن المسيب تابعي.

وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٣٨٥) مع «التقييد»، و«النكت» (٢/ ٣٣)، و«تدريب الراوي» (١/ ١١١).

(١) **مثاله**: حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يا معاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة: اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**». فقد تسلسل بقول كلٍّ من رواته: «**وأنا أحبك**».

(٢) **مثاله**: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: شبك بيدي أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: «**خلق الله التربة يوم السبت**». فقد تسلسل بتشبيك كلٍّ من رواته بيد من رواه عنه.

(٣) والمسلسل بالصفة إما أن يكون مسلسلًا بصفة الرواية والتحمل مثاله ما يتسلسل بـ: سمعت فلانًا قال: سمعت فلانًا...إلىٰ آخر الإسناد أو يتسلسل بـ: حدثنا أو بـ: أخبرنا... إلىٰ آخره.

وإما أن يكون بصفة الرواة كالمسلسل بالفقهاء وبالحفاظ وبالقراء ونحو ذلك.

(٤) انظر: «التقييد والإيضاح» (٢/ ٨٢٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٩٣).

ومن فضيلة التسلسل: اجتماعه علىٰ مزيد الضبط من الرواة[(١)].

وقلما تسلم المسلسلات من ضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن.

ومن المسلسل ما هو ناقص التسلسل بقطع السلسلة في وسطه أو أوله أو آخره. قاله ابن الصلاح -رحمه الله تعالىٰ-[(٢)].

---

(١) والاقتداء بالنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فيما فعله. انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ٩٠-٩٥)، و«الاقتراح» (ص٢١٤-٢١٥).

(٢) في «علوم الحديث» (ص٢٧٦).

قال الذهبي في «الموقظة» (ص٤٤): «وعامة المسلسلات واهية وأكثرها باطلة لكذب رواتها وأقواها المسلسل بقراءة الصف».

قال الحافظ في «فتح الباري» (٨/ ٦٤١): «وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلًا في حديث ذكر في أوله سبب نزولها، وإسناده صحيح قلَّ أن وقع في المسلسلات مثله مع مزيد علوِّه».

قال:

وصَبْري عَنْكُمُ يَشْهَدُ العَقْلُ أَنَّهُ ضَـعِيفٌ ومَتْـرُوكٌ وذُلِّـيَ أَجمَـلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألتين:

الأولىٰ: الضعيف وهو: ما لم يبلغ رتبة الحسن.

ثم أقسام الضعيف كثيرة عدَّها بعضهم تسعة وأربعين نوعًا فَتُطلَبُ من المطوَّلات(١).

الثانية: المتروك وهو: الذي انفرد به راوٍ مجمع علىٰ ضعفه(٢)، وقد يترك الراوي أو الحديث بعض الأئمة ويأخذ به بعضهم(٣).

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (ص٤١)، و«فتح المغيث» للعراقي (ص٤٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٧٩).

ومثاله: ما رواه ابن ماجه برقم (١٧١٤) من طريق ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن أبي فراس، أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**صام نوح الدهر إلا يوم الفطر ويوم الأضحىٰ**».

وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة وبه أعله البوصيري في «الزوائد».

(٢) روىٰ يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» (٢/ ١٩١) عن أحمد بن صالح قال: «لا يترك حديث رجل حتىٰ يجتمع الجميع علىٰ ترك حديثه، قد يقال فلان ضعيف، فأما أن نقول فلان متروك فلا إلا أن يجتمع الجميع علىٰ ترك حديثه». اهـ.

مثاله: ما رواه ابن ماجه برقم (٣٠٥٤) وغيره من طريق إبراهيم بن عثمان أبي شيبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: «أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلىٰ الظهر». الحديث متروك إبراهيم بن عثمان أبو شيبة، قال النسائي والدولابي وغيرهما: «متروك الحديث».

(٣) وللفائدة انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٦-٨٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٧٠).

قال:

وَلَا حَسَنٌ إِلَّا سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُملَىٰ عَلَيَّ فَأَنقُلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألتين:

الأولىٰ: الحديث الحسن: وقد اختلفوا في تعريفه.

فقال بعضهم[(١)]: الحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله خرج بما عُرِفَ مخرجه المنقطع، وحديث المدلِّس قبل تبيين تدليسه[(٢)].

وقيل: كلُّ حديث يروىٰ لا يكون في إسناده من يتهم الكذب ولا يكون الحديث شاذًّا ويروىٰ من غير وجه نحو ذلك فهو حسن[(٣)].

---

(١) وهو الخطابي قال هذا في مقدمة «معالم السنن» (١/ ١١)، وقد اعترض عليه في هذا التعريف.

قال ابن دقيق في الاقتراح (ص١٩١): «وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ولا هي أيضًا علىٰ صناعة الحدود والتعريفات، فإن الصحيح أيضًا قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حدِّ الحسن، وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ما لم يبلغ درجة الصحيح». اهـ.

قال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ١٥٥): «قد أجاب عن هذا الشيخ أبو سعيدٍ العلائي فقال: إنما يتوجه الاعتراض علىٰ الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط، أما وقد عرَّف الصحيح أولًا، ثم عرف الحسن فيتعين حمل كلامه علىٰ أنه أراد بقوله: عرف مخرجه واشتهر رجاله، ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه». اهـ.

(٢) هذا إذا قلنا إن قوله: «ما عُرف مخرجه»، كناية عن الاتصال كما قال ذلك السخاوي، لكن يبقىٰ اشتراط الاتصال، فإذا حملنا قوله: واشتهر رجاله بالعدالة والضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف، فلابد مع هذين الشرطين من نفي الشذوذ والعلة، وعليه فالانتقاد واردٌ. وانظر: «فتح المغيث» (١/ ١١٦).

(٣) وهذا تعريف الترمذي ذكر ذلك في كتابه: «العلل الصغير»، في آخر «الجامع»

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما حاصله: «أن الحسن قسمان:

الأول: رواية مشهور[(١)] بالصدق والأمانة، لكن لا يبلغ درجة رجال الصحيح ويرتفع عمن يعدُّ ما ينفرد به من حديثه منكرًا ويعتبر مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًّا أو منكرًا سلامته من أن يكون معللًا.

القسم الثاني: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلًا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتىٰ اعتضد بمتابعة من تابع راويه علىٰ مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه؛ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا أو منكرًا، فأوَّل الحدَّين منزَّل علىٰ أول القسمين[(٢)]، والثاني علىٰ الثاني»[(٣)]. انتهىٰ بالمعنىٰ[(٤)].

=

(٥/ ٧٥٨)، وانتقد هذا التعريف. انظر: «الاقتراح» (١٩٤-١٩٥).

(١) في المخطوط: مشهورًا، وهو خطأٌ.

(٢) وهو كلام الخطابي كما تقدم.

(٣) وهو كلام الترمذي كما تقدم.

(٤) انظر: «علوم الحديث» (ص٣١-٣٢)، وانظر: «الاقتراح» (ص١٩٦).

وأحسن تعريف للحسن هو: ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه، غير معلل ولا شاذ، وانظر: «النزهة» (ص٩١).

ومثاله: ما أخرجه الترمذي برقم (١٦٥٩): حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسىٰ الأشعري، قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف...**» الحديث، وهذا حديث حسن، رجاله كلهم ثقات سوىٰ جعفر بن

=

الثانية: المشافهة: وهي السماع من لفظ الشيخ سواء حدَّثا من كتابه أو حفظه بإملاءٍ أو غيره، ثم هي أعلىٰ وجوه الأخذ(١) من الشيخ.

=

سليمان الضبعي فهو حسن الحديث.

ولم يذكر المؤلف الحديث الحسن لغيره؛ لأن الحسن قسمان:

الأول: الحسن لذاته: وهو المتقدم معنا.

الثاني: الحسن لغيره: وهو: الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ولم يكن سبب ضعفه فسق راويه أو اتهامه بالكذب، وإنما لسوءِ حفظه أو انقطاعٍ في السند أو جهالةٍ في رجاله.

فهذا هو تعريف الحديث الحسن لغيره.

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الحديث الضعيف **يرتقي إلىٰ الحسن لغيره بأمرين:**

الأول: أن يروىٰ من طريق آخر فأكثر علىٰ أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوىٰ.

الثاني: أن يكون سبب الضعف إما لسوء حفظ راويه أو انقطاع في السند أو جهالة في رجاله أما إذا كان الضعفُ راجعًا لتهمةٍ في صدقهم أو دينهم فلا يكون حينئذٍ حسنًا.

ومثاله: ما رواه الترمذي برقم (١١١٣)، وحسنه من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه: أن امرأة من بني فزارة تزوجت علىٰ نعلين فقال رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟**». قالت: نعم فأجاز.

هذا الحديث ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله، ولكن الترمذي حسنه لمجيئه من وجوه أُخر فقال: وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وأبي حدرد الأسلمي.

وانظر: «علوم الحديث» (١/ ٢٩)، مع «التقييد» و«الإيضاح» (ص٧)، و«تيسير مصطلح الحديث» (٥٢).

(١) وهذا عند الجمهور، وانظر: «الإلماع» (ص٣٠)، لعياض، و«علوم الحديث» (ص١٣٢).

قال:

وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت علىٰ الموقوف وهو ما اقتصر بواحد من الصحابة قولًا له أو فعلًا أو نحوهما ولم يتجاوز به إلىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سواء اتصل إسناده إليه أو لم يتصل(١)، وبعض الفقهاء سمَّاه أثرًا(٢)، وإن استعمل ذلك فيما جاء عن تابعي فمن بعده فيقيدُ به يقال: موقوف علىٰ عطاء أو وقفه فلان علىٰ مجاهد.

---

(١) شرط الحاكم في معرفة «علوم الحديث» (ص١٤٧) الاتصال في الموقوف فقال: «فأما الموقوف علىٰ الصحابة فإنه قلَّما يخفىٰ علىٰ أهل العلم وشرطه: أن يروىٰ الحديث إلىٰ الصحابي من غير إرسال ولا إعضال».

قال الحافظ في «النكت» (١/ ٣٣٩): «وهو شرط لم يوافقه عليه أحدٌ، والله أعلم».

(٢) موجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين. «علوم الحديث» (ص٣٦٤)، وانظر: «النكت» (١/ ٣٤٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ١٠٩)، و«فتح الباقي» (ص١٢٧).

ومثال الموقوف القولي: قول علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولىٰ بالمسح من أعلاه».

ومثال الموقوف الفعلي: ما جاء عن عطاء أنه قال: «رأيت ابن عمر وابن الزبير طافا بالبيت بعد صلاة الفجر ثم صليا ركعتين قبل طلوع الشمس».

قال:

وَلَو كَانَ مَرفُوعًا إِلَيكَ لَكُنتَ لِي عَلَىٰ رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وتَعدِلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت علىٰ المرفوع وفي حدِّه خلافٌ، المشهور أنه ما أضيف إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قولًا له أو فعلًا[(١)] سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما سواء اتصل إسناده أم لا[(٢)]، ومن جعل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنىٰ بالمرفوع المتصل[(٣)].

وقيل: المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول النبي وفعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٤)].

---

(١) أو تقريرًا «فتح المغيث» (١/ ١٨٦)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٠٢)، «توضيح الأفكار» (١/ ٢٣٠).

(٢) فعلىٰ هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق لعدم اشتراط الاتصال... «فتح المغيث» (١/ ١٧٨).

(٣) وهو الخطيب كما في «الكفاية» (ص٥٨)، وانظر «علوم الحديث» (١/ ٣٦٣)، مع «التقييد».

(٤) وعليه: يكون كل ما أضيف إلىٰ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يسمىٰ مرفوعًا إلا إذا ذكر فيه الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والحق خلاف ذلك. «النكت» (١/ ٣٣٨)، و«فتح المغيث» (١/ ١٧٨)، و«النكت الوفية» (١/ ٣١٦-٣١٧).

مثال المرفوع القولي: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية**». متفق عليه.

مثال المرفوع الفعلي: حديث المغيرة بن شعبة:«أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توضأ فمسح بناصيته وعلىٰ العمامة وعلىٰ الخفين». رواه مسلم برقم (٦٥٩).

ومثال المرفوع التقريري: حديث معاوية بن الحكم السلمي في قصة الجارية قال لها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أين الله؟**». قالت: في السماء، فأقرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

قال:

وعَـذلُ عَـذوُلِي مُنكَـرٌ لَا أَسِـيغُهُ وَزورٌ وَتَـدَلِيسٌ يُـرَدُّ ويُهمَـل

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألتين:

الأولىٰ: المنكر وهو: الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر(١)، كذا قيل، لكن المنكر قسمان:

الأول: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد.

والثاني: الفرد المخالف لما رواه الثقات(٢).

مثال الأول: ما رواه النسائي(٣)، وابن ماجه(٤) من رواية أبي زكير يحيىٰ بن محمد بن قيس [عن](٥) هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان،**

=

علىٰ ذلك، وشهد علىٰ إيمانها، والحديث عند مسلم برقم (٥٣٧).

(١) وهذا التعريف يشكل فيما إذا كان الراوي المتفرد ثقةً، وهو تعريف البرديجي، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٥١).

فالتعريف فيه ما فيه، وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ١٢).

(٢) وهو تعريف الشاذ عند بعضهم، انظر: «النكت» (١/ ٢٥٢).

(٣) في «السنن الكبرىٰ»، برقم (٦٦٩٠).

(٤) برقم (٣٣٣٠).

(٥) في المخطوط: «بن»، بدل «عن» وهو خطأ.

وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخَلِقِ»[(١)].

قال النسائي: «حديث منكر»[(٢)].

قال ابن الصلاح: «تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ من يحتمل تفرده»[(٣)].

الثاني: ما رواه أصحاب السنن الأربع[(٤)] من رواية همام بن يحيىٰ، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس قال: «كان النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه».

قال أبو داود بعد تخريجه: «هذا الحديث منكر[(٥)]، وهمام بن يحيىٰ ثقة احتج به أهل الصحيح، لكنه خالف الناس».

الثانية: التدليس وهو: أن يروي الراوي عمن سمع [منه][(٦)]، ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

وهو علىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: تدليس الإسناد وهو: أن يسقط اسم شيخه الذي سمع عنه ويرتقي إلىٰ شيخ شيخه أو من فوقه فيسند ذلك إليه بلفظ لا يقتضي الاتصال، بل بلفظٍ

---

(١) في المخطوط: الخلق بالحديد، والصواب ما أثبت كما هو عند النسائي وابن ماجه.

(٢) انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٥١).

(٣) «علوم الحديث» (ص٨٢)، وانظر: «الإرشاد» للخليلي (١/ ١٧٣).

(٤) أبو داود برقم (١٩)، والنسائي (٨/ ١٧٨)، والترمذي برقم (١٧٤٦)، وابن ماجه برقم (٣٠٣).

(٥) **الذي في «السنن»** (١/ ٥): **قال أبو داود:** «هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: «أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ اتخذ خاتمًا من ورق، ثم ألقاه»، والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام».

(٦) في المخطوط: «عنه» بدل «منه»، ولعل ما أثبت أقرب للصواب.

موهم له[١]، وهذا بشرط معاصرة[٢] المروي عنه أو لقيه [وعدم][٣] سماع المدلس مطلقًا أو عدم سماعه ما دلسه، وذلك مذموم مكروه جدًّا[٤]. **روىٰ الشافعي عن شعبة قال**: «التدليس أخو الكذب»[٥].

الثاني[٦]: أن يصف المدلس شيخه الذي سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يُعرف[٧] به من اسم أو كنيةٍ أو نسبةٍ إلىٰ قبيلةٍ أو صنعةٍ أو نحو ذلك كي يوعر الطريق إلىٰ معرفة السامع له.

كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: «حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله» يريد به عبد الله[٨] بن أبي داود السجستاني، وفي هذا تضييع للمروي عنه فيصير

---

(١) كـ: قال فلان، أو عن فلان، ونحو ذلك. «علوم الحديث» (ص٧٣).
ومتىٰ وقع بصيغة صريحة كـ:حدثنا، ولم يحدثه كان كذبًا. وانظر: «النزهة» (ص١١٣).

(٢) يرىٰ الحافظ أن اشتراط المعاصرة ليس من التدليس في شيء، وإنما هو من المرسل الخفي. انظر: «النكت» (٢/ ٩٥)، و«النزهة» (١١٤).
وقال البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٤٣٦): «فيه خلط للمرسل الخفي بالمدلس، فإن المرسل الخفي هو: أن يضيف الشخص إلىٰ من عاصره ولم يلقه حديثًا بلفظ موهم للسماع، فالصواب في العبارة أن يقال: وإنما يكون تدليسًا إذا كان المدلس قد لقي المرويَّ عنه؛ فيخرج المعاصر الذي لم يلق، ويدخل من سمع غير ذلك الحديث الذي دلسه».

(٣) لعلها: «أو عدم».

(٤) يعني: تدليس الإسناد. وانظر: «علوم الحديث» (ص٧٤).

(٥) رواه الخطيب في «الكفاية» برقم (١١٤٤)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٥). وانظر: «علوم الحديث» (ص٧٤).

(٦) وهو تدليس الشيوخ. وانظر: «علوم الحديث» (ص٧٤).

(٧) ليس قيدًا فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليسًا. «النكت» (٢/ ٩٦).

(٨) انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٣٣-٤٣٦)، و«التنكيل» (١/ ٢٩٣-٣٠٥).

بعض رواته مجهولًا[(١)]، وكراهة ذلك يختلف باختلاف قصد المدلِّس[(٢)].

الثالث: تدليس التسوية[(٣)] وهو: أن يروي حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلِّسُ الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات[(٤)].

وهذا شر الأقسام[(٥)].

أما من كان يدلس عن الثقات فحديثه مقبول، وتدليسه غير مذموم كتدليس ابن عيينة[(٦)].

---

(١) «شرح التذكرة والتبصرة» (١/ ٢٤١).

(٢) فقد يحمله علىٰ ذلك كون شيخه الذي سمته غير ثقةٍ أو كونه متأخرَ الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه أو كونه أصغر سنًّا من الراوي عنه أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر شخص واحدٍ علىٰ صورة واحدة. «علوم الحديث» (ص٧٦).
فشرُّ ذلك إذا كان الحامل علىٰ ذلك كون المروي عنه ضعيفًا، فيدلسه حتىٰ لا تظهر روايته عن الضعفاء. «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤١).

(٣) وقد سماه ابن القطان وغير واحد تدليس التسوية. «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٥).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٥) لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس ويجده الواقف علىٰ السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا غرور شديد، وممن نُقِلَ عنه أنه كان يفعل ذلك بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم. «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٦) جزم بذلك أبو حاتم بن حبان في «مقدمة صحيحه» (١/ ١١٢)، وابن عبد البر في «مقدمة التمهيد» (١/ ٣١) وغيرهما، وبالغ ابن حبان في ذلك حتىٰ قال: «إنه لا يوجد له تدليس قط، إلا وجد بعينه قد بين سماعه فيه من ثقة...».
=

قال:

أَقضِي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأَسَىٰ ومُنقَطِعًـــا عَمَّـــا بِـــهِ أَتَوَصَّـــلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألتين:

الأولىٰ: المتصل(١): وهو ما اتصل إسناده إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أو إلىٰ واحد من الصحابة حيث كان ذلك موقوفًا عليه أمَّا قول التابعي إذا اتصل سنده إلىٰ ذلك التابعي [فلا](٢) يسمىٰ متصلًا(٣)، ومطلق المتصل يقع علىٰ

=

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٦٩): «أنه سئل عن تدليس ابن جريج فقال: يجتنب، وأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات». «فتح المغيث» (١/ ٣٢٢-٣٢٣).

وقال الحافظ في «مقدمة طبقات المدلسين»: «**الثانية**: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روىٰ كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.

وقال في ترجمته في «تقريب التهذيب»: «وكان ربما دلس لكن عن الثقات».

(١) ويقال: المؤتصل كما في عبارة الشافعي في «الرسالة» (ص٤٦٤) قال: «ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمؤتصل»، ويقال فيه أيضًا الموصول. «علوم الحديث» (ص٤٤).

(٢) في المخطوط: «ولا»، والصواب ما أثبت، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٨٣-١٨٤).

(٣) وإنما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلىٰ سعيد بن المسيب أو إلىٰ الزهري أو إلىٰ مالك ونحو ذلك. «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٨٣-١٨٤).

=

المرفوع والموقوف[(١)].

الثانية: المنقطع وهو: ما سقط من رواته واحد غير الصحابي[(٢)].

وقيل: ما سقط منه قبل الوصول إلىٰ التابعي شخص واحد[(٣)].

وقيل: ما لم يتصل إسناده[(٤)]، وحكي عن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل[(٥)].

وقال بهذا الأخير كثير من الفقهاء وغيرهم لكنَّ أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعي عن الصحابي[(٦)].

=

قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمىٰ مقاطيع، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيءٍ واحد بمتضادين لغة. «تدريب الراوي» (١/ ٩٤).

(١) **مثال المتصل المرفوع**: مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال كذا...

مثال المتصل الموقوف: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال كذا...

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٥).

(٣) «علوم الحديث» (ص٥٧)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٥)، و«شرح تقريب» النووي (ص١١١) للسخاوي.

(٤) «علوم الحديث» (ص٥٨).

(٥) «علوم الحديث» (ص٥٨).

(٦) «علوم الحديث» (ص٥٨)، «النزهة» (ص٨١-٨٢). ثم إن المعتمد من الخلاف في المنقطع مما يحصل به التغاير بين الأنواع. «شرح تقريب النووي» (ص١١٣) للسخاوي.

وعليه؛ فالمنقطع هو ما سقط من رواته راوٍ واحد قبل الصحابي في أي موضع كان، وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كلٍّ منها علىٰ واحد.

=

قال:

وهَأَنَا فِي أَكفَانِ هَجرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحمِلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على المدرج(١)، وهو على أربعة أقسام:

الأول: ما أدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته إما صحابي أو من بعده موصولًا بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين الكلام بذكر قائله، فيلتبس(٢) علىٰ من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع مرفوع(٣).

=

مثاله: ما رواه النسائي (٦/ ٢٥٥) من طريق شعبة، عن قتادة، قال: سمعت الحسن يحدث عن سعد بن عبادة: أن أمه ماتت، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت أفأتصدق عنها؟ قال: «**نعم**». قال: فأي الصدقة أفضل؟ قال: «**سقي الماء**». فتلك سقاية سعد بالمدينة.

فهذا الإسناد منقطع؛ لأن الحسن لم يدرك سعد بن عبادة كما في «تهذيب التهذيب».

(١) **وتعريفه هو:** ما غُير سياق إسناده أو أدخل في متنه كلام ليس منه.

انظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ١٥٨)، و«النكت» (٢/ ٢٩٤)، و«تنقيح الأنظار» (٢/ ٦٤-٦٥) مع شرحه «توضيح الأفكار».

(٢) في المخطوط: «فيلبس»، والتصويب من «علوم الحديث» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة» (١/ ٢٩٤).

(٣) «علوم الحديث» (ص٩٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٩٤).

علق البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٥٣٦) علىٰ قول العراقي في تعريف المدرج: «ويتوهم أن الجميع مرفوع بقوله: وكذا قول ابن الصلاح: ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته، فإنه يوهم أن التسمية خاصة بالمرفوع وليس كذلك فليس المرفوع شرطًا فيها». اهـ.

=

الثاني: أن يكون الحديث عند راويه بإسناد إلا طرفًا منه؛ فإنه عنده بإسناد آخر فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث بإسناد الطرف الأول من غير ذكر إسناد الطرف الثاني(١).

=

ومثال الإدراج آخر الحديث: ما رواه أبو داود برقم (٩٧٠) قال: حدثنا عبد الله بن محمد النوفلي قال: حدثنا زهير قال: حدثنا الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ بيد عبد الله فعلمنا التشهد في الصلاة، قال: فذكر مثل حديث الأعمش إذا قلت: هذا، أو: قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد فقوله: إذا قلت إلىٰ آخره وصله زهير بن معاوية أو خيثمة بالحديث المرفوع وهي مدرجة.

والدليل علىٰ إدراجها: أن حسينًا الجعفي وابن عجلان وغيرهما رووا الحديث عن الحسن بن الحر بدون ذكرها، وكذلك كلٌّ من روىٰ التشهد عن علقمة أو غيره عن ابن مسعود، وأن شبابة بن سوار وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وهما ثقتان رويا الحديث عن الحسن بن الحر ورويا فيه هذه الجملة وفصلاها منه، وبينا أنها من كلام ابن مسعود؛ فهذا التفصيل والبيان مع اتفاق سائر الرواة علىٰ حذفها من المرفوع يؤيدان أنها مدرجة وأن زهيرًا وهم في روايته.

وانظر: «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ١٥٨)، و«النكت» (٢/ ٢٩٤)، و«الباعث الحثيث» (٦/ ٢٣٦).

(١) وهذا من مدرج الإسناد بخلاف الذي قبله فإنه من مدرج المتن.

ومثاله: ما رواه أبو داود برقم (٧٢٧) من رواية زائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي آخره: «أنه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب».

والصواب رواية من روىٰ عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة وفضل ذكر الأيدي عنه فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن

=

القسم الثالث: أن يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند[(١)].

الرابع: أن يروي بعض الرواة حديثًا عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف فيجمع الكلَّ علىٰ إسناد واحدٍ مما اختلف فيه ويدرج رواية من خالفهم معهم علىٰ الاتفاق[(٢)].

وتعمد الإدراج غير جائز[(٣)].

=

وائل بن حجر، انظر: «علوم الحديث» (ص٩٧)، و«التوشيح الحثيث علىٰ مذكرة علم مصطلح الحديث» (ص٧٧).

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٢)، وهذا من مدرج الإسناد.

ومثاله: ما روىٰ سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا**...» الحديث.

فقوله: «**ولا تنافسوا**» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه: «**لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا**». وانظر: «علوم الحديث» (ص٩٧).

(٢) «شرح التذكرة والتبصرة» (١/ ٣٠٣)، وهذا من مدرج الإسناد كذلك.

ومثاله: ما رواه الترمذي برقم (٣١٨٢)، من طريق ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم... الحديث.

فإن رواية واصل هذه مدرجة علىٰ رواية منصور، والأعمش، فإن واصلًا يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرةً لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل، وهكذا رواه شعبة، وغيره عن واصل، وقد رواه يحيىٰ القطان عن الثوري بالإسنادين مفصلًا، وروايته أخرجها البخاري. وانظر: «علوم الحديث» (ص٩٧-٩٨).

(٣) **قال ابن الصلاح في «علوم الحديث»** (ص٩٨): «واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور».

=

قال:

وَأَجرَيــتُ دَمْعِــي فَــوقَ خَــدِّي وَمَــا هِــيَ إِلَّا مُهْجَتِــي تَتَحَلَّــلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألة وهي:

المدبج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة، وآخره جيم وذلك: أن يروي كلٌّ من القرينين(١) عن الآخر(٢)، و[من](٣) رواية القرين عن مثله فليس بمدبج وهو أن يروي أحد القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم(٤).

=

قلت: والمؤلف لم يبين مدرج المتن من مدرج الإسناد، وقد أشرت إلىٰ ذلك، ولم يذكر أمثلة لمدرج المتن إلا لما كان الإدراج في آخره، مع أنه قد يكون في أول المتن وهو نادر جدًّا، وقد يكون في الوسط وهو القليل كما قال الحافظ، ولمزيد من الفائدة انظر: «النكت» (٢/ ٢٥٧-٢٧٦).

(١) والقرينان هما اللذان تقاربا في السنِّ والإسناد، وقد يكتفون بالإسناد دون السن.

قال ابن الصلاح: «وربما اكتفىٰ الحاكم بالتقارب في الإسناد، وإن لم يوجد التقارب في السن». «علوم الحديث» (ص٣٠٩).

(٢) **مثاله في الصحابة**: عائشة وأبو هريرة روىٰ كل واحدٍ منهما عن الآخر.

وفي التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر عن الزهري.

وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك. «علوم الحديث» (ص٣٠٩).

(٣) لو قال و«أما» بدل «ومن» لكانت العبارة أوضح.

(٤) مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان؛ ولا نعلم لمسعر رواية عن

=

قال:

فَمُتَّفِـقٌ جَفْنِـي وَسُـهْدِي وَعَبْرَتِـي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلبِيَ المُبَلبَلُ

ومُؤْتَلِفٌ وجْدِي وَشَجْوِي وَلَوعَتِي وَمُخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمَلُ

أقول:

اشتمل هذان البيتان على مسائل منها:

المؤتلف خطًّا المختلف لفظًا من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها(١)، وإن لم يعرف المحدِّث هذا كثر عثاره وافتضح؛ ولذلك صنَّف فيه أهل الفن كتبًا مفيدة(٢).

=

التيمي. «علوم الحديث» (ص٣١٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٧٤).

ومما تقدم يظهر الفرق بين المدبج ورواية الأقران؛ لذا قال الحافظ في «النزهة» (ص١٦٠): «فكلُّ مدبجٍ أقران وليس كل أقران مدبجًا».

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢١٦)، وهو ما يأتلف أي: تتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته. «علوم الحديث» (ص٣٤٤).

ومعرفته من مهمات هذا الفن، حتىٰ قال علي بن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء» ووجَّهه بعضهم بأنه شيءٌ لا يدخله القياس ولا قبله شيءٌ يدل عليه ولا بعده. «النزهة» (ص١٧٨-١٧٩).

(٢) ومن أكملها: «الإكمال» لأبي نصر بن ماكولا علىٰ إعواز فيه. «علوم الحديث» (ص٣٤٤)، وكتابه من أجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده، وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاته أو تجدد بعده في مجلد ضخم، ثم ذيَّل عليه منصور بن سَليم بفتح السين في مجلد لطيف، وكذلك أبو حامد بن الصابوني. «النزهة» (ص١٧٨-١٧٩).

فمن ذلك[(١)]: كَرِيز وكُرَيز حكىٰ أبو عليٍّ الغساني[(٢)] في كتابه: «تقييد المهمل»[(٣)] عن محمد بن وضاح: أن كَرِيزًا بفتح الكاف في خزاعة، وكُرَيزًا بضمها في عبد شمس ابن عبد مناف[(٤)].

ومنه: حِزام بالزاي في قريش، وحَرام بالراء المهملة في الأنصار.

ومنه -فيما قال الخطيب الحافظ-: العيشيون بصريون، والعبسيون كوفيون، والعنسيون شاميون، وكذا قاله الحاكم[(٥)] قبله وذلك علىٰ[(٦)] الغالب.

فالأول: بالشين المعجمة وقبلها مثناة تحتية.

والثاني: بالباء الموحدة.

والثالث: بالنون والسين المهملة فيهما.

ومنه: السفر بإسكان الفاء والسفر بفتحها الكنىٰ من ذلك بالفتح وغيرها بالإسكان ومن المغاربة من سَكَّنَ فاء السفر سعيد بن محمد، وذلك خلاف قول أهل الحديث قاله الدارقطني[(٧)].

---

(١) يعني: المؤتلف والمختلف.

(٢) هو الحافظ الإمام الثبت محدث الأندلس أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني. «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢٢).

(٣) (١/ ٣٧٠).

(٤) «علوم الحديث» (ص٣٤٦).

(٥) في معرفة «علوم الحديث» (ص٢٢١).

(٦) في المخطوط: «علي» وهو خطأ.

(٧) في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٨٥). وانظر: «علوم الحديث» (ص٣٤٦-٣٤٧).

والمتفق والمفترق وهو: ما اتفق لفظًا وخطًّا[(١)]، وذلك أقسام كثيرة

فمن أمثلته: أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة.

فالأول: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر البغدادي القطيعي، سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل «المسند» و«الزهد».

والثاني: أحمد بن جعفر بن حمدان بن عيسىٰ السقطي البصريُّ يكنىٰ أبا بكر أيضًا يروي عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي.

والثالث: أحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري، حدَّث عن عبد الله بن محمد بن سنان الروحي.

والرابع: أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسن الطرسوسيُّ روىٰ عن عبد الله بن جابر ومحمد بن حصن بن خلد الطرسوسيين.

ومن غريب الاتفاق: محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ماتوا في سنة واحدة، وكلٌّ منهم في عشرِ المائة وهم:

أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري البندار[(٢)].

والحافظ أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر النيسابوري.

وأبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن كنانة البغداديُّ، ماتوا في سنة ستين وثلاثمائة.

---

(١) هذا النوع متفق لفظًا وخطًّا، بخلاف النوع الذي قبله فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ، وهذا من قبيل ما يسمىٰ في أصول الفقه المشترك، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كلِّ علم. «علوم الحديث» (ص٣٥٨).

(٢) في المخطوط: «البنداري»، والصواب بدون الياء، كما في ترجمته من «السير» (١٦/ ٦٣).

ومنها: الاتفاق في الكنية والنسبة معًا، نحو: أبي عمران الجوني رجلان.

الأول: بصريٌّ، وهو أبو عمران عبد الملك بن حبيب الجوني التابعي، المشهور وسُمِّي عبد الرحمن، ولم يتابع من سماه[(١)] علىٰ ذلك.

والثاني: أبو عمران موسىٰ بن سهل بن عبد الحميد الجوني، روىٰ عن الربيع بن سليمان وطبقته وهو بصريٌّ سكن بغداد.

ومن ذلك: ما ذكره الخطيب أبو عمر الحوضي[(٢)] اثنان.

ومن ذلك: الاتفاق في الاسم واسم الأب والنسبة، محمد بن عبد الله الأنصاريُّ اثنان.

الأول: القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاريُّ البصريُّ شيخ البخاري.

والثاني: أبو سلمة محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاريُّ مولاهم بصريٌّ أيضًا ضعفه العقيلي[(٣)] وغيره[(٤)].

---

(١) وهو عمرو بن علي الفلاس، كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٩٩) برقم (٣٥٢١).

(٢) في المخطوط «الحوصي»، والصواب ما أثبت كما في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٦٤).

(٣) في «الضعفاء» (٤/ ١٢٥٢) برقم (١٦٥٦).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٤٨١، ٤٨٢)، وانظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٥٨-٢٦٥)، و«التقريب مع التدريب» (٢/ ١٨٧).

تنبيه: الشارح قدم في شرح ما أخره الناظم وأخر ما قدمه، وكأنه يريد أن يسلك مسلك ابن الصلاح في علوم الحديث، ومن تبعه في تقديم المؤتلف والمختلف علىٰ المتفق والمفترق، مع أن الأولىٰ أن يقدم ما قدمه الناظم.

قال:

خُذِ الوَجدَ عَنِّي مُسْنَدًا ومُعَنْعَنًا فَغَيْرِي بِمَوضُوعِ الهَوَىٰ يَتَحَلَّلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسائل:

الأولىٰ: المسند واختلف في حدِّه.

فقال ابن عبد البر: ما رفع إلىٰ النبي صَلَّىٰٓ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ خاصة متصلًا أو منقطعًا.

والاتصال: مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صَلَّىٰٓ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.

والانقطاع: مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صَلَّىٰٓ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ.

وهذا مسند لإسناده إلىٰ النبي صَلَّىٰٓ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وهو منقطع لعدم سماع الزهري من ابن عباس(١)، فحينئذ يستوي المسند والمرفوع(٢).

وقيل: المسند: الذي اتصل إسناده من راويه إلىٰ منتهاه(٣).

قال ابن الصلاح(٤): «وأكثر استعمال ذلك فيما جاء عن رسول الله خاصة»(٥).

---

(١) «التمهيد» (١/ ٢١-٢٣).

(٢) انظر: «شرح التبصرة» (٢/ ١٨٢)، و«النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٣٣٤).

(٣) «الكفاية» (ص٢١).

(٤) انظر: «علوم الحديث» (ص٤٢).

(٥) وهذا من بقية كلام الخطيب في كتابه «الكفاية»، وليس هو من كلام ابن الصلاح.
=

وقيل: المسند: ما رفع إلىٰ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بإسنادٍ متصل، وبه جزم الحاكم النيسابوري[(١)]، وحكاه ابن عبد البر قولًا للبعض[(٢)].

الثانية: المعنعن وهي الرواية بلفظ: «عن» من غير بيانٍ للتحديث والإخبار والسماع، وهو من قبيل الإسناد المتصل علىٰ الصحيح[(٣)]، بشرط سلامة الراوي له بالعنعنة من التدليس.

وثبوت ملاقاته للمروي عنه[(٤)].

=

قال الخطيب في تعريف المسند عند أهل الحديث: «يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أُسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خاصةً، واتصال الإسناد فيه أن يكون كلُّ واحدٍ من رواته سمعه من فوقه حتىٰ ينتهي ذلك إلىٰ آخره، وإن لم يبين السماع بل اقتصر علىٰ العنعنة». اهـ.

قال الحافظ في «النكت» (١/ ٣٣٤): **فالحاصل:** «أن المسند عند الخطيب ينظر فيه إلىٰ ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال، وإلىٰ ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع، إلا من حيث الأغلب في الاستعمال، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمىٰ مسندًا ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل، إلا في غلبة الاستعمال فقط.

(١) في معرفة «علوم الحديث» (ص١٧-١٨)، وهو اختيار الحافظ ابن حجر في «النكت» (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، وقال السخاوي في «شرح التقريب» للنووي: «هو الأصح»، وكذا قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٩٤).

(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٨٣).

(٣) وإلىٰ هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه. «علوم الحديث» (ص٦١).

(٤) «علوم الحديث» (ص٦١).

الثالثة: الموضوع وهو: شر ضعيفٍ وهو المكذوب، ويقال فيه: المختلق المصنوع؛ لأن واضعه اختلقه وصنعه(١)، ولا يجوز رواية الموضوع في أي حال إلا مبينًا بالوضع.

يقال: «ما ستر الله أحدًا يكذب في الحديث»(٢).

وعن عبد الرحمن بن مهدي: «لو أن رجلًا هَمَّ أن يكذب في الحديث لأسقطه الله»(٣).

وعن ابن المبارك قال: «لو هَمَّ رجل في السَّحَرِ أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب»(٤).

وقيل له: «هذه الأحاديث المصنوعة فقال: يعيش [لها](٥) الجهابذة(٦) ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٧) [الحجر:٩]».

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٦).

(٢) ذكره ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٣٨) مسندًا إلىٰ سفيان بن عيينة.

(٣) ذكره ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٤٩).

(٤) ذكره ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٣٩).

(٥) في المخطوط: «بها»، وهو خطأ، والمثبت من «مقدمة الموضوعات» لابن الجوزي.

(٦) ذكره ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ٤٦).

(٧) **قال البقاعي في «النكت الوفية»** (١/ ٥٥٩): «قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ في اللفظ والمعنىٰ ومن حفظه تعالىٰ لمعناه: هتك من يكذب علىٰ رسول الله ﷺ فإن أحاديثه هي المبينة للكتاب».

قلت: وقد حضرت مناظرة لشيخنا ربيع بن هادي -حفظه الله تعالىٰ- مع رافضي إيراني، وكان هذا بمكتبة شيخنا العامرة بمنزله بمكة المكرمة وكان شيخنا قد فضح تفسيري القمي والعياشي بأنهم حرفوا كلام الله فقال الرافضي: أنتم يا شيخ، الله يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ فكيف حرفوه؟ قال الشيخ: لكن الله فضحهم وهذا دليل علىٰ حفظه إياه، فتلعثم الرافضي!

ثم الواضعون للحديث أصناف بحسب ما يحملهم علىٰ الوضع.

منهم: الزنادقة قصدوا بوضعهم إضلال الناس كعبد الكريم[(١)] بن أبي العوجاء، وبيان[(٢)]، فالأول أمَرَ بضرب عنقه محمد[(٣)] بن سليمان بن علي والثاني قتله خالد[(٤)] القسري[(٥)].

وروىٰ العقيلي[(٦)] بسنده إلىٰ حماد بن زيد قال: «وضعت الزنادقة علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة عشر ألف حديث».

---

(١) هو عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة زنديق معثر.
قال: أبو أحمد بن عدي: «لما أخذ لتضرب عنقه قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أُحَرِّم فيها الحلال وأحلل الحرام». «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٤) ترجمة برقم (٥١٦٧).

(٢) هو بيان بن سمعان النهدي من بني تميم ظهر بالعراق بعد المائة، وقال بإلهية علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٥٧) ترجمة برقم (١٣٣٥).

(٣) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، وكان من رجالات قريش وشجعانهم جمع له المنصور البصرة والكوفة، وزوجه المهدي ابنته العباسية توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة، أمر بضرب عنق ابن أبي العوجاء. «البداية والنهاية» (١/ ١٨٦-١٨٧).

(٤) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كُرز القسري الدمشقي أمير العراقيين لهشام، ولي قبل ذلك مكة للوليد بن عبد الملك ثم لسليمان. «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٥).

(٥) في المخطوط: «العسري»، وهو خطأ.

(٦) في «الضعفاء» (١/ ٣١) لكنه بلفظ: «اثني عشر»، وهو عند الخطيب في «الكفاية» (ص٣٦)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/ ١٩-٢٠) بلفظ: أربعة عشر ألف حديث.

ومنهم: من وضع انتصارًا لمذهبه كالرافضة[(١)].

ومنهم: من وضع ما يوافق فعل الأمراءِ وآراءَهم كغياث[(٢)] بن إبراهيم وضع للمهدي في حديث: «**لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر**». فزاد فيه: «أو جناح»، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك، وأمر بذبحها، وقال: أنا حملته علىٰ ذلك.

ومنهم: من كانوا يكسبون[(٣)] به كأبي سعيد[(٤)] المدائنيِّ.

ومنهم: غير ذلك عصمنا الله من الزلل.

---

(١) والخطابية والسالمية. «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٨).

(٢) هو غياث بن إبراهيم النخعي، قال أحمد: «ترك الناس حديثه»، وروىٰ عباس عن يحيىٰ: «ليس بثقة»، وقال الجوزجاني: «كان فيما سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث»، وقال البخاري: «تركوه». «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٧) ترجمة رقم (٦٦٧٣).

(٣) أي: يتكسبون.

(٤) في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٠٩): أبو سعد، وكذلك في «لسان الميزان» (١/ ٧٧) ترجمة رقم (٨٨٧٦).

قال الحافظ: «ذكره شيخنا في «شرح الألفية» فيمن كان يضع الحديث فيحرر ذلك».

وقال البقاعي في «النكت الوفية» (١/ ٥٥٤): «لم أره وقال شيخنا في «لسان الميزان...»: وذكر كلام الحافظ السالف ذكره.

قال:

وذِي نُبَذٌ مِن مُبهَمِ الحُبِّ فَاعتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِن رُمتَ شَرحًا أُطَوِّلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على ثلاث مسائل:

الأولىٰ: من أبهم ذكره في الحديث [(١)]، أو في الإسناد [(٢)] من الرجال والنساء.

فمن ذلك: أن امرأة سألت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن غسلها من الحيض قال: «**خذي فرصة من مسك فتطهري بها**»[(٣)]. فهذه المرأة المبهمة اسمها أسماء بنت شكل[(٤)] وهو الصحيح لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في «صحيح مسلم»[(٥)].

---

(١) أي: في متن الحديث، ويسمىٰ: مبهم المتن.

(٢) ويسمىٰ: مبهم الإسناد. وانظر: «فتح المغيث» (٤/ ٣٤٨).

(٣) رواه البخاري برقم (٣١٤)، ومسلم برقم (٦٠).

(٤) بتحريك الشين المعجمة والكاف، وقيل: بإسكانها وآخره لام. «تهذيب الأسماء واللغات». (٢/ ٤٠٣).

(٥) برقم (٣٣٢) قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دخلت أسماء بنت شكل علىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...».

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٣٤٩): «اختلف الحفاظ في تعيينها، فقال الخطيب: هي ابنة يزيد بن السكن الأنصارية، وقال ابن بشكوال: هي ابنة شكل، وصوب لثبوته في مسلم... ولكن قال النووي: يجوز أن تكون القصة وقعت لهما معًا في مجلس أو مجلسين ومال إليه شيخنا». اهـ.

وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة»، لابن بشكوال (٢/ ٤٦٩) برقم (١٥٤).

الثانية: الاعتبار: وهو أن تأتي إلىٰ حديث بعض الرواة فتعتبره بروايات[(١)] غيره من الرواة[(٢)] بسبر طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك غيره فرواه عن شيخه أم لا، فإن كان شاركه أحد ممن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد فيسمىٰ ذلك الحديث تابعًا، وإن لم تجد أحدًا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع أحد شيخ شيخه، فرواه متابعًا له أم لا، فإن وجدت أحدًا تابع شيخه، فرواه كما رواه فسمِّه أيضًا تابعًا، وقد يسمونه شاهدًا وإن لم تجد فافعل ذلك بمن فوقه إلىٰ آخر الإسناد حتىٰ في الصحابي فكلُّ من وُجِد له متابع فسمِّه تابعًا، وقد يسمونه شاهدًا، فإن لم تجد لأحدٍ ممن فوقه متابعًا عليه فانظر هل أتىٰ بمعناه حديث آخر في الباب أم لا، فإن أتىٰ بمعناه فسمِّ ذلك الحديث شاهدًا[(٣)]، وإن فُقِدَ عُدِمَت المتابعة والشواهد فالحديث إذن فَرْدٌ[(٤)].

---

(١) في المخطوط: «بروات»، وما أثبت هو الصواب وهو كذلك في «شرح التبصرة»، والمؤلف نقل ذلك منها بالنص.

(٢) في المخطوط: «الروات»، وهو خطأ.

(٣) وخصَّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنىٰ كذلك، وقد تطلق المتابعة علىٰ الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل. «النزهة» (١٠٢).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٥٨).

ومثال المتابعة: أن يروي حماد بن سلمة حديثًا لم يتابع عليه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فينظر هل روىٰ ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين، فإن وجد عُلم أن للخبر أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجد فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة، رواه عن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأي ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلًا يرجع إليه وإلا فلا.

فإن روىٰ ذلك الحديث بعينه غير حماد فهذه المتابعة التامة؛ فإن لم يروه أحد غير =

الثالثة: الغامض: وذلك كحديث رواه النسائي(١) من رواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود قال:«أصاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض نسائه، ثم نام حتىٰ أصبح...» الحديث قال: القاسم لم يدرك ابن مسعود(٢).

=

حماد عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضًا، لكن تقصر عن المتابعة الأولىٰ بحسب بُعدها منها، ويجوز أن يسمىٰ ذلك بالشاهد أيضًا، فإن لم يرو ذلك الحديث أصلًا مِن وجه من الوجوه المذكورة، لكن روي حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة؛ فإن لم يرو أيضًا بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ. «علوم الحديث» (ص٨٣-٨٤) بتصرف يسير.

(١) في «السنن الكبرىٰ» برقم (٣٠٠٢).

(٢) انظر: «تحفة التحصيل» للعراقي (ص٢٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٦٣) ترجمة رقم (٥٦٧٧). ومثَّل الشارح بالمنقطع علىٰ الغامض؛ لأنه مرسل خفي لعدم إدراك القاسم لابن مسعود، فإن في ذلك خفاءً وغموضًا.

لذا قال الحافظ في «النزهة» (ص١١٢) في الكلام علىٰ الانقطاع: «ثم إن السقط من الإسناد قد يكون واضحًا يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوي مثلًا لم يعاصر من روىٰ عنه أو يكون خفيًّا، فلا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون علىٰ طرق الحديث وعلل الأسانيد».

قلت: فناسب هذا المثال علىٰ الغامض، ولو لم يذكر الناظم المبهم كما تقدم لقلنا أنه يريده لأنه غامض لعدم معرفتنا له وقد سماه غير واحد بذلك؛ كابن بشكوال، فإن له كتاب غوامض الأسماء المبهمة، لكن بقي معنا أن الغامض من الكلام ضد الواضح كما في كتب اللغة فهل يريد الناظم بالغامض غريب الحديث.

الذي يظهر من خلال المثال الذي أتىٰ به أنه لا يريد ذلك، والله أعلم، ولم أجد من ذكر الغامض قسمًا من أقسام هذا الفن ممن صنفوا فيه.

قال:

عَزِيـزٌ بِكُـمْ صَـبٌّ ذَليـلٌ لِعِـزِّكُمْ ومَشْهوُرُ أَوصَافِ المُحِـبِّ التَّذَلُّلُ

غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عَنكَ وَمَا لَهُ وحَقِّـك عَـن دَارِ الهَـوَىٰ مُتَحَـوَّلُ

أقول:

اشتمل هذان البيتان على مسائل:

الغريب: وهو الذي ينفرد به بعض الرواة أو الحديث الذي ينفرد فيه بأمر لا يشاركه فيه غيره إما في متنه، وإما في إسناده(١)، قاله الحاكم(٢).

وقال ابن منده: «الغريب كحديث الزهري وقتادة وغيرهما ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمىٰ غريبًا»(٣).

---

(١) «علوم الحديث» (ص٢٧٠).

(٢) هذا كلام ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٧٠)، إلا أن المؤلف تصرف في بعضه تصرفًا يسيرًا.

أما الحاكم فقال في معرفة «علوم الحديث» (ص٣٢٤) في الكلام عن الأفراد: «أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة».

(٣) **وينقسم الغريب إلىٰ قسمين:**

- غرابة في المتن والسند.
- غرابة في السند دُوْنَ المتن.

قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» **(ص٣٧١):** فمنه ما هو غريب متنًا وإسنادًا، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راوٍ واحد.

ومنه ما هو غريب إسنادًا لا متنًا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من =

فإذا روىٰ عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا يسمىٰ عزيزًا[(١)]، فإذا

=

الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبًا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

قال: ولا أرىٰ هذا النوع ينعكس فلا يوجد إذن ما هو غريب متنًا وليس غريبًا إسنادًا، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون؛ فإنه يصير غريبًا مشهورًا وغريبًا متنًا وغير غريب إسنادًا، لكن بالنظر إلىٰ أحد طرفي الإسناد فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

(١) وهذا التعريف للعزيز هو تعريف محمد بن طاهر المقدسي كما ذكر المؤلف، وكذلك ابن الصلاح ومن بعده كالنووي والعراقي.

وعرَّفه الحافظ في «النزهة» (ص٦٤) بقوله: «هو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين».

وبيَّن مراده بهذا التعريف (ص٥٧) فقال: «**والمراد**: ألا يَرِدَ بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر إذ الأقل في هذا العلم يقضي علىٰ الأكثر».

قلت: والنفس إلىٰ تعريف الحافظ أَمْيَلُ لأنه أضبط حتىٰ لا تتداخل التعاريف في بعضها؛ فيكون ما رواه واحد هو الفرد، وما لم يقل عن اثنين العزيز، وما زاد عليهما ما لم يبلغ حد التواتر فهو المشهور.

ومثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

هذا الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ابن أبي عروبة، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد،

=

روىٰ[١] الجماعة عنهم حديثًا سمي مشهورًا، وكذا قال محمد بن طاهر المقدسي[٢].

=

ثم رواه عن كل واحد من هؤلاء جماعة. «نزهة النظر» (ص٧٠).

ومثال المشهور: ما رواه الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إن الله تعالىٰ لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتىٰ إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالًا فسئلوا، فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**». هذا الحديث رواه في جميع طبقات سنده ثلاثة وأكثر.

وهناك مشهور غير المشهور الاصطلاحي وهو أقسام ينظر في كتب المصطلح.

(١) في المخطوط: «روا».

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٣).

قلت: والشارح قدَّم في شرحه ما أخره الناظم، وأخر ما قدمه، كما فعل في المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف.

قال:

فَرِفْقًا بِمَقطُوعِ الوَسَائِلِ مَا لَهُ إِلَيكَ سَبِيلٌ لَا وَلَا لَهُ عَنْكَ مَعْدِلُ

أقول:

اشتمل هذا البيت على مسألة:

وهو المقطوع علىٰ التابعي[(١)] ﷺ، وكلام أبي القاسم الطبراني، وأبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني[(٢)]، وجعل الحافظ أبو بكر البرذعي المنقطع قول التابعي[(٣)].

---

(١) موقوفًا عليه من قوله أو فعله، انظر: «علوم الحديث» (٤٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) هؤلاء الذين ذكرهم المؤلف عبروا بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول، فلعل في الكلام سقطًا. **لذا قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٤٧)**: «وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الشافعي وأبي القاسم الطبراني، وغيرهما والله أعلم». اهـ.

قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٨٦): «ووجدته أيضًا في كلام أبي بكر الحميدي، وأبي الحسن الدارقطني». اهـ.

قلت: قال الدارقطني في «التتبع» (ص٢٣٣) في معرض كلامه عن حديث الساعة المستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة، ما بين أن يجلس الإمام علىٰ المنبر إلىٰ أن تقضىٰ الصلاة: «وهذا الحديث لم يسنده غير مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي بردة، وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله.

ومنهم من بلغ به أبا موسىٰ ولم يسنده والصواب من قول أبي بردة منقطع». اهـ.

فهذا الدارقطني أطلق لفظ المنقطع علىٰ المقطوع.

(٣) الصحيح أن بين المنقطع والمقطوع فرقًا كما حرر ذلك الحافظ في «النزهة» (ص١٥٤) فقال: «فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع

قال:

فَـلَا زِلْـتَ فِـي عِـزٍّ مَنِيـعٍ وَرِفعَـةٍ وَلَا زِلْـتَ تَعلُـو بِـالتَّجَنِّي فَـأَنزِلُ

أقول:

الإسناد خَصِيصَةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة مؤكدة.

عن عبد الله بن المبارك ﷺ أنه قال: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(١).

وطلب العلو فيه سنة(٢) أيضًا، ولهذا استحب الرحلة فيه.

قال الإمام أحمد بن حنبل ﷺ: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»(٣).

=

من مباحث الإسناد والمقطوع من مباحث المتن». اهـ.

أمثلة المقطوع:

مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: «صل وعليه بدعته».

مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل علىٰ صلاته ويخليهم ودنياهم». وانظر: «التوشيح الحثيث علىٰ مذكرة علم مصطلح الحديث» (ص٢٧-٢٨).

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥).

(٢) لم يعرِّف المؤلف العالي، وتعريفه: هو الذي قل عدد رجال إسناده بالنسبة لإسناد آخر يرد به ذلك الحديث.

(٣) رواه الخطيب في «الجامع» برقم (١٢٠).

وقيل ليحيىٰ بن معين في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي، قال: بيتًا[١] خاليًا، وإسنادًا عاليًا».

قال بعضهم[٢]: «قرب الإسناد قرب أو قربة إلىٰ الله تعالىٰ».

والعلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل واحدٍ من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا؛ ففي قلتهم قلة[٣] جهات الخلل وفي الكثرة الكثرة[٤].

وهذا واضح.

والعلو المطلوب في رواية الحديث علىٰ خمسة أقسام[٥]:

الأول: القرب من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بإسنادٍ نظيف[٦]، وذلك من أجلِّ الأنواع.

---

(١) كذا في المخطوط بالنصب، فيكون مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: أشتهي بيتًا خاليًا وإسنادًا عاليًا، مع أنه في «علوم الحديث» وغيره برفع كلٍّ من بيت وإسناد.

(٢) هو محمد بن أسلم الطوسي. رواه عنه الخطيب في «الجامع» برقم (١١٨).

(٣) في المخطوط: «قلت»، وهو خطأ.

(٤) «علوم الحديث» (ص٢٥٥-٢٥٦)، و«النزهة» (ص١٥٦-١٥٩).

(٥) كما قسمه أبو الفضل محمد بن طاهر في جزءٍ له أفرده لذلك وتبعه ابن الصلاح علىٰ كونها خمسة أقسام، وإن اختلف كلامهما في ماهية بعض الأقسام. «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٠).

(٦) وهو العلو المطلق، فأما إذا كان قرب الإسناد مع ضعف بعض الرواة فلا التفات إلىٰ هذا العلو، لاسيما إن كان فيه بعض الكذابين المتأخرين ممن ادَّعىٰ سماعًا من الصحابة، كـ: إبراهيم ابن هدبة، ودينار بن عبد الله، وخراش، ونعيم بن سالم، ويعلي بن الأشدق، وأبي الدنيا الأشج ونحوهم. «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦١)، «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٣).

الثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث[(١)]، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلىٰ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهذا عالٍ بالنظر إلىٰ ذلك الإمام[(٢)].

الثالث: العلو بالنسبة إلىٰ رواية «الصحيحين» أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة[(٣)]، وقد كثر اعتناء متأخري المحدثين بهذا النوع[(٤)]، وممن وجد ذلك في كلامه أبو بكر الخطيب وبعض شيوخه وأبو النصر بن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدي، ممن [في][(٥)] طبقتهم وممن جاء بعدهم.

الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي[(٦)].

---

(١) ذو صفة عليَّة كالحفظ، والفقه، والضبط، والتصنيف، وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كشعبة، ومالك، والثوري، والشافعي، والبخاري، ومسلم ونحوهم. «نزهة النظر» (ص١٥٦).

(٢) وهذا ما يسمَّىٰ بالعلو النسبي: وفيه الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة. انظر: «علوم الحديث» (ص٢٥٨-٢٥٩)، و«النزهة» (ص١٥٧-١٥٩).

(٣) وسماه ابن دقيق العيد «علو التنزيل». انظر: «الاقتراح» (ص٢٦٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٢)، و«شرح التقريب والتيسير» (ص٤١٢) للسخاوي.
وهو كالذي قبله علو نسبي يقع فيه ما تقدم من الموافقة وغيرها.
لذا قال السخاوي في «شرح التقريب» (ص٤١٢): «وجعلهما شيخي -يعني: ابن حجر- واحدًا». وانظر: «النزهة» (ص١٥٦).

(٤) حتىٰ غلب ذلك علىٰ كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه. «النزهة» (ص١٥٦).

(٥) لا توجد بالمخطوط، وزدناها ليستقيم السياق بها.

(٦) عن شيخ علىٰ وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ.
مثاله: من سمع سنن أبي داود علىٰ الزكي عبد العظيم أعلىٰ ممن سمعه علىٰ النجيب الحراني. «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٧).

الخامس: العلو المستفاد من تقدُّم السماع[(١)]، والأمثلة تطلب من المطولات[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) من الشيخ فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلىٰ ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده. «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٩).

قال ابن الصلاح: وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله، وفيه ما لا يدخل بل يمتاز عنه، مثل: أن يسمع شخصان من شيخ واحدٍ، وسماع أحدهما من ستين سنة مثلًا، وسماع الآخر من أربعين سنةً فإذا تساوىٰ السند إليهما في العدد فالإسناد إلىٰ الأول الذي تقدم سماعه أعلىٰ». «علوم الحديث» (ص٢٦٢).

(٢) انظر: «علوم الحديث» (ص٢٥٥-٢٦٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦١-٧١)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٤٤-٣٨٠)، و«فتح الباقي» (ص٤٧٩-٤٨٧).

وأما النزول فهو ضد العلو، وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول؛ فهو إذن خمسة أقسام، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو. «علوم الحديث» (ص٢٦٢).

وهل يقدم النزول علىٰ العلوِّ؟

قال الحافظ: «فإن كان في النزول مزية ليست في العلو، كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيه أظهر فلا تردد في أن النزول حينئذ أولىٰ». «النزهة» (ص١٥٧).

قال:

أُوَرِّي بِسُعدَىٰ والرَّبَابِ وَزَينَبٍ وَأَنتَ الَّذِي تُعنَىٰ وَأَنتَ المُؤَمَّلُ

فَخُذ أَوَّلًا مِن آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلًا مِنَ النِّصفِ مِنْهُ فَهْوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

أَبَرُّ إِذَا أَقسَمْتُ أَنِّي أُحِبُّهُ أَهِيمُ وَقَلبِي بِالصَّبَابَةِ يَشْعُلُ

أقول:

يعني: أنك إذا أخذت الكلمة الأولىٰ من أول البيت الأخير وهي أبرُّ، وإليها أشار بقوله: فخذوا أوَّلًا من آخر، وأول النصف الثاني، وهي: أهيم، وإليها أشار بقوله: ثم أولًا من النصف منه، صار إبراهيم وهو المراد.

جعلنا الله ممن سلك طرق الرشاد، وبني سائر أعمالنا علىٰ السداد وأخذ بأيدينا يوم المعاد بمحمدٍ(١) سيد العباد، وجعل ذلك خالصًا له إنه

---

(١) إن كان يريد المؤلف التوسل بالنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فهذا أمر مبتدع في دين الله؛ لأن التوسل إما أن يكون مشروعًا، وإما أن يكون مبتدعًا، والمشروع يكون بأسماء الله وصفاته أو بالأعمال الصالحة أو بدعاء الرجل الصالح، أما التوسل بالمخلوقين من الأنبياء والصالحين فأمر غير جائز.

قال العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مجموع الفتاوىٰ»** (٢/ ٣٤٦) **برقم** (٣٧٧) **في معرض كلامه عن التوسل بالصالحين**: «فهذا ليس بشرعي بل هو من البدع من وجه =

علىٰ ذلك قدير، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، ومن قام بصفة الإسلام إلىٰ يوم الدين.

قال مؤلفه:

قال ذلك وعلقه تذكرةً لنفسه، معترفًا بالعجز والتقصير يحيىٰ بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي الزبيري الأسدي الشهير بالقرافي الشافعي أجاره الله تعالىٰ من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، وكفاه ما أهمه ومن أهمَّه، وفعل ذلك بأقاربه وإخوانه ومُحبِّيه، وسائر المسلمين آمين.

=

ونوع من الشرك من وجه آخر.

- فهو من البدع لأنه لم يكن معروفًا في عهد النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه.

- وهو من الشرك لأن كلَّ من اعتقد في أمر من الأمور أنه سبب ولم يكن شرعيًّا فإنه قد أتىٰ نوعًا من أنواع الشرك.

وعلىٰ هذا لا يجوز التوسل بذات النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل أن يقول: أسألك بنبيك محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا علىٰ تقدير أنه يتوسل إلىٰ الله تعالىٰ بالإيمان بالرسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومحبته؛ فإن ذلك من دين الإسلام الذي ينتفع به العبد، وأما ذات النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليست وسيلة ينتفع بها العبد».

ووافق الفراغ منه يوم الأربعاء المبارك ثاني عشر شهر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وتسعمائة ختمها الله بخير آمين.

انتهىٰ كلام مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

---

(١) **جاء في آخر المخطوط:**

«ووافق الفراغ من هذه النسخة المباركة نهار الإثنين ثامن عشر صفر الخير سنة أربع بعد الألف أحسن الله عاقبتها علىٰ يد الفقير محمد بن إبراهيم الحلواني الشافعي الحصني، ثم الطرابلسي غفر الله ذنوبه وستر في الدارَينْ عيوبه، وفعل ذلك بوالديه ومشايخه وأحبائه وجميع المسلمين، آمين، والحمد لله وحده، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

قال أبو همام -كان اللّه له-:

كان الفراغ من تحقيق هذا الشرح المبارك والتعليق عليه في ضحىٰ يوم الثلاثاء الموافق ثاني عشر من شهر رجب الفرد سنة تسعة وعشرين وأربعمائة وألف، ختمها الله بخير وكان هذا بمكة المكرمة زادها الله تشريفًا، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين والحمد لله ربِّ العالمين.

ثم راجعته مرة أخرىٰ في يوم السبت الموافق لليوم الثاني من شهر شعبان سنة ثلاثين وأربعمائة وألف ختمهما الله بخير، وكان هذا بمكة المكرمة بمنزلي بـ: «محلة جبل أبو سلاسل».

والحمد لله علىٰ ذلك.

ملحـــق

تنبيهات مهمة لطالب العلم

تنبيهات مهمة لطالب العلم

هذه تنبيهات لطالب العلم وهي مهمة جدًّا لذا رأيت أن تكون خاتمة لهذا الشرح الميسر.

فأقول وبالله التوفيق:

إن طالب علم الحديث يتعلم حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحينئذٍ لابد له أن يتحلىٰ بأمور منها:

١- **يجب عليه إخلاص النية لله؛** لأن العلم عبادة وربنا يقول في كتابه العزيز: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥].

ونبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات**». متفق عليه.

٢- **ينبغي له أن يستعمل ما يمكنه من فضائل الأعمال الواردة في الأحاديث وهذا من العمل بالعلم.**

ولذا كان بشرٌ الحافي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «يا أصحاب الحديث أدُّوا زكاة الحديث، من كلِّ مائتي حديث خمسة أحاديث». رواه الخطيب في الجامع برقم (١٨١).

٣- **عليه أن يحترم شيخه ولا يطيل عليه في القراءة حتىٰ يضجره.**

فقد قال الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا طال المجلس كان للشيطان نصيب.

ولا يعيد الاستفهام لما قد فهمه منه.

قال وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ: «من فهم ثم استفهم فإنما يقول: اعرفوني إني أجيد أخذ الحديث». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٩٧).

٤- أن عليه أن يحرص علىٰ وقته فهو رأس مال طالب العلم.

لذا قال ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس بموفَّق من ضيع شيئًا من وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة وصيتها، فإياك إياك أيها الطالب من تضييع الوقت».

ورضي الله عن عبد الله بن مسعود فقد قال: «إني لأمقت الرجل أن أراه فارغًا، ليس في شيءٍ من عمل الدنيا ولا عمل الآخرة». رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٠).

٥- أن يكون ذا خلق؛ فإن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **كان أحسن الناس أخلاقًا.**

قال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي للرجل إذا سمع شيئًا من آداب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يتمسك به». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢١٦).

قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان الرجل يطلب العلم فلا يلبث أن يُرىٰ ذلك في تخشعه وهديهِ ولسانهِ وبصرهِ ويدهِ». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٣١٦).

٦- أن يكون صاحبَ وقارٍ وسكينة لا صاحب خفةٍ وطيش.

ورحم الله الإمام مالكًا إمام دار الهجرة فقد قال: «إن حقًّا علىٰ من طلب العلم أن يكون له وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعًا لأثر من مضىٰ قبله». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٣٢).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الجامع» (١/ ٢٣٢-٢٣٣):** «يجب علىٰ طالب الحديث أن يتجنب اللعب والعبث والتبذُّل في المجالس بالسَّخفِ والضحكِ والقهقهة وكثرة التنادر، وإدمان المزاح، والإكثار منه، وإنما يستجاز من المزاح يسيره ونادره وطريفه، الذي لا يخرج عن حدِّ الأدب وطريقة العلم، فأما متصله وفاحشه وسخيفه وما أوغر الصدور، وجلب الشر،

فإنه مذموم وكثرة المزاح والضحك تضع من القدر وتزيل المروءة».

٧- أن يلزم الصمت في مجلس العلم ويصغي لما يقوله شيخه.

ورحم الله الضحاك بن مزاحم فقد قال: «أول باب من العلم الصمت، والثاني: استماعه، والثالث: العمل به، والرابع: نشره وتعليمه». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٢٩٢-٢٩٣).

٨- ألا يستفسر من شيخه أثناء الدرس، وإنما يكون ذلك بعده وإن خشي من نسيان ما أراد السؤال عنه، فليكتبه في ورقة.

ورحم الله الخطيب حيث قال في «الجامع» (١/ ٣٢١): «ومن الأدب إذا روىٰ المحدِّث حديثًا فعرض للطالب في خلاله شيءٌ، أراد السؤال عنه ألا يسأله عنه في تلك الحال بل يصبر حتىٰ ينهي الراوي حديثه، ثم يسأل عما عرض له».

٩- أن يأخذ العلم شيئًا فشيئًا ولا يكلِّف نفسه ما لا طاقة له به.

لذا يقول الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الجامع»** (١/ ٣٥٤): «ولا يأخذ الطالب نفسه بما لا يطيقه، بل يقتصر علىٰ اليسير الذي يضبطه، ويحكم حفظه ويتقنه ... قال ابن عُلَيَّة: كنت أسمع من أيوب خمسةً ولو حدثني بأكثر من ذلك ما أردت».

قال الزهري: «من طلب العلم جملة فاته جملةً، وإنما يدرك العلم حديث وحديثان».

١٠- أن يذاكر إخوانه من طلبة العلم فحياة العلم مذاكرته.

لذا قال عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إحياء الحديث مذاكرته فتذاكروا، فقال له عبد الله بن الهاد: رحمك الله كم حديث أحييته في صدري قد كان مات». رواه الخطيب في «الجامع» (١/ ٣٦٦).

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الجامع»** (١/ ٣٦٦-٣٦٧): «وإذا لم يجد

الطالب من يذاكره أدام ذكر الحديث مع نفسه، وكرره علىٰ قلبه. وذكر بسنده إلىٰ معاذ بن معاذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: كنا بباب ابن عون فخرج علينا شعبة وقد عقد بيديه جميعًا فكلَّمه بعضنا فقال: لا تكلمني فإني قد حفظت عن ابن عون عشرة أحاديث أخاف أن أنساها».

١١- **وألَّا يطلب العلم علىٰ أهل البدع**، وإن كانوا علماء يشار إليهم بالبنان فأهل البدع عقارب.

قال الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «الجامع»** (١/ ٢٠٨): «وإذا كان الراوي من أهل الأهواء والمذاهب التي تخالف الحق لم يسمع منه وإن عُرف بالطلب والحفظ، وذكر بإسناده إلىٰ سفيان الثوري أنه قال: من سمع من مبتدع لم ينفعه الله بما سمع، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروة عروة.

قلت: ومن هذا قول الإمام محمد بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص١٤).

فهذه إحدىٰ عشرة نصيحة اجعلها نصب عينيك أيها الطالب تفلحْ بإذن الله، والموفَّق من وفقه الله.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

كتبها

أبو همام محمد بن علي البيضاني

اليمني الأصل المكي مجاورةً

الفهرس

فهرس الموضوعات

مقدمة المعلق ٥
عملي في الكتاب ٧
وصف المخطوط ٩
ترجمة الناظم ١٠
ترجمة الشارح ١٢
مقدمة الشارح ١٦
الحديث الصحيح ١٧
تعريف الاتصال ١٧
تعريف الإسناد والسند ١٧
تعريف العدل ١٧
تعريف الضبط بقسميه: ضبط الصدر وضبط الكتاب ١٨
تعريف الشاذ ١٨
تعريف الحديث المعلّ ١٨

مثال للحديث الصحيح ١٩
الحديث الصحيح لغيره..... ١٩
مثال للحديث الصحيح لغيره ١٩
المعضل وأنه قسمان..... ١٩
تعقب ابن جماعة علىٰ ابن الصلاح علىٰ مثال الحديث المعضل ٢٠
المرسل ٢١
تعقب ابن حجر شيخه العراقي..... ٢٢
تعقب شيخنا المدخلي علىٰ الحافظ ابن حجر ٢٢
أثر يؤيد قول من قال بعدم صحبة عبيد الله بن عدي بن الخيار ٢٢
مثال للحديث المرسل ٢٣
المسلسل..... ٢٣
أمثلة للمسلسل القولي والوصفي والفعلي ٢٣
فوائد التسلسل ٢٤
تعريف الضعيف ٢٥
مثال للحديث الضعيف ٢٥
تعريف المتروك..... ٢٥

مثال للحديث المتروك ٢٥
تعريف الحسن ٢٦
تعريف الخطابي للحسن ٢٦
تعقب ابن دقيق العيد للخطابي في تعريف الحسن ٢٦
إجابة أبي سعيد العلائي علىٰ ابن دقيق العيد ٢٦
كلام للسخاوي عن قول الخطابي «ما عرف مخرجه»، وقوله «واشتهر رجاله» ٢٦
تعريف ابن الصلاح للحسن بقسميه ٢٧
أحسن تعريف للحسن ٢٧
مثال للحديث الحسن لذاته ٢٧
تعريف الحسن لغيره ٢٨
مثال للحديث الحسن لغيره ٢٨
المشافهة من لفظ الشيخ ٢٨
تعريف الموقوف ٢٩
شرط الحاكم في الموقوف الاتصال ٢٩
قول الحافظ أنه لم يوافق الحاكم أحدٌ علىٰ اشتراطه الاتصال في

الموقوف ٢٩
مثالان للموقوف الفعلي والقولي ٢٩
تعريف المرفوع ٣٠
الخلاف في تعريفه ٣٠
أمثلة للمرفوع القولي والفعلي والتقريري ٣٠
تعريف المنكر ٣١
مثال للحديث المنكر ٣١
تعريف التدليس ٣٢
كلام للحافظ ابن حجر والبقاعي في الفرق بين المرسل الخفي
والتدليس ٣٣
تعريف تدليس الإسناد ٣٣
تعريف تدليس الشيوخ ٣٣
الحامل للمدلس علىٰ تدليسه ٣٣
تعريف تدليس التسوية ٣٤
تدليس ابن عيينة عن الثقات ٣٤
تعريف المتصل ٣٥

إطلاق اسم المتصل علىٰ المقطوع ٣٥
مثالان علىٰ المتصل المرفوع والمتصل الموقوف ٣٦
تعريف المنقطع ٣٦
مثال للمنقطع ٣٦
تعريف المدرج ٣٧
الإدراج آخر الحديث ومثاله ٣٧
مدرج الإسناد وأقسامه وأمثلته ٣٨-٣٩
تعريف المدبَّج ٤٠
الفرق بين المدبج ورواية الأقران ٤٠
أمثلة للمدبج ورواية الأقران ٤٠
تعريف المؤتلف والمختلف ٤١
أمثلة للمؤتلف والمختلف ٤١
تعريف المتفق والمفترق ٤٣
أمثلة للمتفق والمفترق ٤٣-٤٤
تعريف المسند ٤٥
الخلاف في تعريفه ٤٥-٤٦

تعريف المُعَنْعَن ٤٦
تعريف الموضوع ٤٧
أقسام الوضَّاعين ٤٧-٤٩
المبهم ٥٠
الاعتبار ٥٠
تعريف الاعتبار ٥٠-٥١
المتابعة والشاهد ٥١
مثال للمتابعة ٥١-٥٢
الغامض ٥٢
تعريف الغريب ٥٣
أقسام الغريب ٥٣
تعريف العزيز ٥٤
مثال للعزيز ٥٤
تعريف المشهور ٥٤
مثال للمشهور ٥٥
المقطوع ٥٦

الفرق بين المقطوع والمنقطع ٥٦
إطلاق الدارقطني اسم المنقطع علىٰ المقطوع ٥٦
مثالان للمقطوع القولي والفعلي ٥٧
العالي والنازل ٥٧
تعريف العالي ٥٧
أقسام العلو ٥٨
العلو المطلق والعلو النسبي ٥٨
علو التنزيل ٥٩
القسم الرابع والخامس من أقسام العلو ٥٩-٦٠
تقديم النازل علىٰ العالي ٦١
تعقب علىٰ الشارح في توسله بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٦٢

ملحق تنبيهات لطالب العلم

إخلاص النية ٦٧
العمل بالعلم ٦٧

احترام الشيخ وعدم الإطالة عليه..... ٦٧
الحرص علىٰ الوقت ٦٨
التخلق بالأخلاق الفاضلة ٦٨
لزوم الوقار والسكينة ٦٨
لزوم الصمت في مجلس العلم ٦٩
عدم الاستفسار أثناء الدرس ٦٩
أخذ العلم شيئًا فشيئًا..... ٦٩
مذاكرة العلم ٦٩
عدم أخذ العلم عن أهل البدع..... ٧٠
الفهرس ٧١

❊ ❊ ❊